جامعـــة عمار ثليـــــجي – الأغــواط

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الموضوع :

اللجنة الإفــريقية

1834/1833

إعداد الطالبة:

- حفصة العباسي.

إشراف الأستاذ:

عيسى بوقرين

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني إن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب علمني أن التسامح هو أكبر مراقب القوة وأن الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب إذا جردتني من المال فاترك لي الأمل وإذا جردتني من النجاح فاترك

لي قوة العناد، وإذا جردتني من نعمة الصحة فاترك لي نعمة الإيمان

يا رب إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتزاز وإذا أساء لي الناس

أعطني شجاعة العفو

يا رب إذا نسيتك فلا تنساني

شكر وعرفان

أشكر

المولى عز وجل لقوله تعالى { لأن شكرتموني لأزيدنكم}

الذي أعانني على شق طريق النجاح

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل الذي كان مثالا وقدوة نقتدي بها على مدار مشواري الدراسي عامة وفي إنجاز هذا العمل خاصة، الأستاذ؛ بوقرين عيسى

والذي أتمنى له مزيدا من التألق والنجاح والرقي

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أسرة قسم التاريخ من أساتذة ومسيرين ومؤطرين

الذين أتمنى لهم مزيدا من النجاح

إلى كل عمال المكتبة

إلى كل من علمني حرفا من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية

إلى كل من مد لي يد العون ومن ساعدني ولو بكلمة طيبة

شكرا

حفصة

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وبعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

إلى كل أفراد عائلتي: العباسي وبن زيان

إلى من جمعتني بهم جدران نقسمنا فيها الفرح والضحك إلى من شاركوني أحلى وأجمل اللحظات وإلى السند المتين الذي لم يبخل علي بنصائحه ومساعداته زوجي عمار

إلى سمية الحياة وزهرة أيامي الدلوعة: ابنتي فاطمة

إلى من ساعدني في إنجاز هذا العمل: أخي العزيز عباس إلى كل زملائي وزميلاتي في قسم التاريخ

إلى كل من مد لي يد العون وساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة إلى من ذكره القلب ونسيه القلم

إلى كل من عرفني سواء من قريب أو بعيد.

حفصة

قائمة المختصرات:

- د.ت : دون التاريخ.
- ش.ن.و.ت : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- د.م.ج : ديوان المطبوعات الجامعية.
- د.هـ : دار الهومة.
- د.ب : دار البصائر
- د.أ : دار الأمة
- د.ع.ن.ت : دار العلوم للنشر والتوزيع
- د.غ.إ : دار الغرب الإسلامي
- د.ث.ط. : دار الثقافة للنشر والطبع
- م.و.ف.م : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
- م.و.د.ث.ح.ث : المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة.
- م.و.ك : المؤسسة الوطنية للكتاب
- م.ع.د.ف.إ : المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي.
- د.ب : دار البحث

مقدمة

مقدمة :

مثلت الأرض عبر التاريخ محورا من أهم محاور الصراعات التي ميزت مسيرة البشرية عبر العصور، ولا تزال حتى اليوم المحرك الأساسي لهذه الصراعات بحثا عن منابع الثورة وموارد الطاقة. وقد ارتبطت بها بشكل وثيق ظاهرة الاستعمار الأوربي التي ميزت تاريخنا المعاصر. والذي يختلف في طبيعته وشكله من بلد لآخر وقد مثل هذا الاستعمار الفرنسي للجزائر أقسى الأنواع والمتمثل في الاستعمار الاستيطاني الذي يقوم على مبدأ إقصاء الآخر والاستيلاء على أراضيه. وهذا ما جعل بالحكومة الفرنسية ترسل لجنة تحقيق إلى الجزائر لتعاني الوضع وتقد تقريرا يتضمن اقتراحات حول مستقبل البلاد.

فمن المواضيع التي دفعتني وشدتني لها والتي هي مفتاح دراسة تاريخ التواجد الفرنسي بالجزائر هو موضوع اللجنة الإفريقية والدراسة التي استوفتني للجنة الإفريقية هي حيز الموضوع في كتاب أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. وما كتبه عن اللجنة الإفريقية.

أسباب اختيار الموضوع:

ما دفعني إلى دراسة هذا الموضوع هو الكشف عن أهداف اللجنة الإفريقية ومحاولة معرفة المشروع الاستعماري لأن اللجنة الإفريقية لم تكن مجرد توصيات، بل مشروع استعماري وقد أملت بجميع الجوانب أيضا الرغبة لمثل هذه المواضيع التي تقدم الإضافة وتزيد من الرصيد المعلوماتي. والترغيب الذي وجدته من طرف الأساتذة الأفاضل.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على هدف ودور اللجنة الإفريقية. ومعرفة كيف أنها بنت تصور لمستقبل الاستعمار في الجزائر من خلال ما أنجزته من عمل (التقارير، الجلسات...).

الإطار الزماني:

رغم أن صلب الموضوع هو اللجنة الإفريقية والتي اقترنت بسنتين هما (1833 – 1834) إلا أنه كان يجب التطرف إلى الفترة التي سبقت تشكيل اللجنة وهي الثلاث سنوات المقترنة بالدخول والاحتلال الفرنسي. وحالة العجز الموجود وقتها، والذي أرغمتها على تشكيل لجنة لتضع بذلك استراتيجية تقارب بين المعطيات والأهداف وتعطي الحكومة إشارة لمواصلة مشوارها في الجزائر إضافة لذلك رجعت إلى فترة زمنية محدودة حتى أتمكن من دراسة الوضع في الجزائر قبل دخول فرنسا، فسلطت الضوء على فترة 1834.

وبهذا فقد حاولت تضييق الإطار الزماني لأنه كلما كان إطار الإشكالية ضيق كلما ضاقت العموميات.

الإشكالية :

ركزت على إشكالية تكون المنطلق لهذا العمل وقد حاولت حصرها في " ماهية اللجنة الإفريقية " وما نتج عنها.أو بصيغة أخرى : هل تحتفظ فرنسا بالجزائر؟

أما عن الإشكاليات الفرعية فقد عملت في بحثي هذا على الإجابة عليها:

ـ كيف كانت الجزائر قبل الاحتلال؟ وما هي المشاريع الاستعمارية؟ كيف تشكلت اللجنة الأولى وما هي تركيبتها؟

ـ ماهي الإضافة التي أتت بها اللجنة الثانية؟ وماهي ردود أفعال الجزائريين عن المشروع الاحتلالي الذي جاءت بها اللجنة الإفريقية؟

. نظرا لطبيعة الموضوع وللإحاطة به والإجابة على التساؤلات المطروحة تم اعتمادي على المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي وهذا للتعامل مع المعلومات المتوصل إليها.

. المنهج الوصفي: إذ لابد من الكشف عن مجريات الأحداث التي وقعت خلال تلك الفترة بالجزائر، كما يرجع هذا لطبيعة الموضوع.

. المنهج التحليلي: وقد اعتمدته في تحليل الأحداث لإبراز المراحل التي مر بها هذا الموضوع.

وصف خطة البحث:

للإحاطة أكبر قدر ممكن بالموضوع قسمت موضوع بحثي اللجنة الإفريقية إلى ثلاث فصول، كانت البداية بمقدمة تعرف بالموضوع والفصل الأول هو بوادر الاحتلال الفرنسي وإبراز السياسة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال. فكان الحديث عن الإدارة العثمانية وأهم البايلكات وسياسة فرنسا وأهم مخططاتها والمشاريع التي جاءت بها. كما تطرقنا في الفصل الأول إلى تدخل دول الجوار في هذا الشأن وقصدنا بذلك التدخل التونسي والتدخل المغربي وإضافة ردود الفعل الجزائرية من السياسة الفرنسية الاستيطانية.

أما الفصل الثاني فقد عنونته بـ اللجنة الإفريقية وسعيها للوحدة وهذا محور دراستنا فقد تم التطرق فيه إلى بوادر ظهور اللجنة الإفريقية الأولى من تشكيلها إلى أهم أعضائها وتنقلاتها إضافة إلى موقفها من الاحتلال وبرنامجها وأهم التعليمات ، وكما تم التطرق في هذا الفصل إلى التقارير التي خرجت بها اللجنة.

والفصل الثالث تناولنا فيه اللجنة الإفريقية الثانية وردود الفعل فقد تم تقسيمه إلى اللجنة الإفريقية الثانية وأهم القرارات ودور المفكرين الجزائريين في اللجنة وموقف فرنسا من اللجنة وردود الفعل والذي احتوى على المذكرتين التي بعث بهما كل من حمدان خوجة وأحمد بوضربة وموقف فرنسا وفي الأخير تم استنتاج أن اللجنة الإفريقية فترة في تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر. والمتتبع

لعملها المنجز يلاحظ أنها ألمت بكل صغيرة وكبيرة وعملت على سد كل ثغرة تشخيصا وتقييما، وبناء تصور لمستقبل الاستعمار في الجزائر وتثبيت دعائمه.

المصادر والمراجع:

لإنجاز هذا البحث يجب الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع. واعتمدت على تقرير اللجنة التي أعدته، وهذا العمل عبارة عن جزأين، الجزء الأول منه عبارة عن 728 صفحة وهو جلسات عددها 56 جلسة، إلى جانب 09 تقارير والتقرير النهائي.

والمصدر الذي اعتمدت عليه هو كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة فهو أحد الأعيان والذي عمل في البداية إلى جانب الاحتلال ثم تمرد عليه، إلى جانب ذلك اعتمدت على مجموعة من المراجع وعلى رأسها كتابات الأساتذة " أبو القاسم سعد الله، العربي الزبيري، جلال قنان، عميراوي أحميدة ".

دراسات سابقة :

اعتمدت على مذكرة الماجستير للطيب مختاري سنة 2009-2010،حيث فصل فيها أهم ما مرت به الجزائر خلال تواجد اللجنة الإفريقية.

الصعوبات والعوائق:

مثل سائر البحوث، لا يخلو أي منها من الصعوبات وأنا لم أخرج من هذه القاعدة فواجهتني صعوبات منها تشتت المادة في المكتبات وقلتها، وهذه المذكرة المادة الرئيسية هي تقارير اللجنة والتي تم طبعها سنة 1834 وشح المعلومات. وهذا يرجع ربما لعدم إعطاء هذا الموضوع الأهمية الواسعة.

لكن رغم هذا فقد حاولت أن أوفق في عملي بجهد رغم أن عامل لزمن كان يتحكم بي إلا أنني تجاوزته آملة أن أكون قد وفقت.

الفصل الأول

الفصل الأول

بوادر الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1834

1. السياسة العثمانية في الجزائر
   1-1 .الادارة العثمانية
2. سياسة فرنسا في الجزائر و مخططاتها
   1-2. المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر
   2-2 . إدارة الاحتلال
   3-2. مظاهر السياسة الفرنسية و القمع
3. تدخل دول الجوار في الشأن الجزائري
   3 -1. التدخل التونسي
   2-3. التدخل المغربي
4. ردود الفعل الجزائرية من السياسة الفرنسية الاستيطانية
   4 -1. المقاومة الجزائرية
   4 -2 .الهجرة

1 – السياسة العثمانية في الجزائر:

1-1-الإدارة العثمانية:

كانت الجزائر العثمانية عبارة عن دولة شبه مستقلة عن الخلافة العثمانية، بحيث كان الحكم ظاهريا أكثر منه حقيقيا بسبب تدخل السلطة المركزية المتضائل الذي كان إلى درجة العدم، وبات لا يربط الدولة العثمانية بالجزائر سوى الرباط الديني والوازع الأدبي [1] .كان الداي هو الشخصية الأولى في الدولة، بيده السلطة المطلقة يختلف نفوذه باختلاف تأثير الديوان الخاص وعلى رأسهم الخزناجي الذي هو بمثابة وزير المالية وأغا المحلة وهو على رأس الجيش ووكيل الخرج الذي يمثل البحرية والخارجية وخوجة الخيل والبيت مالجي، يعتبر الداي حسين هو آخر دايات الجزائر من بين 28 دايا[2] الذين حكموا الجزائر من 1672م إلى 1830م، وقد أوصى له علي باشا الذي حكم من سبتمبر 1817م إلى فاتح مارس 1818م بخلافته سنة 1818م، ،وقد كان الداي يختار من بين الخزناجي ووكيل الخرج، وقد شبه حمدان خوجة في كتابه المرآة النظام في الجزائر بالنظام الشبه جمهوري، وأن الداي كان يزكى ويبارك من طرف السلطان العثماني بالفرمان والقفطان المذهب وسيف الشرف،مقابل ذلك تدفع للسلطان الضرائب السنوية وقد ذكرها حمدان خوجة بأن قيمتها لا تتعدى 5000 فرنك إلى جانب مشاركته في الحروب [3].

السلطة في الجزائر كانت تعتمد على الجند الذين لم يتعد عددهم 15 ألف جندي حيث كانت إقامة الجنود في الثكنات، وكان يوجد بالجزائر8 ثكنات عند دخول الفرنسيين إلى الجزائر.

كانت الجزائر مقسمة إلى أقاليم، حيث نجد دار السلطان تمتد من مدينة شرشال غربا إلى مدينة دلس شرقا ومن الساحل البحري شمالا إلى الأطلس البليدي جنوبا، كان هذا الجزء مقسما إلى

---

[1] ناصر الدين سعيدوني :**النظام المالي للجزائر في عهد العثماني1800–1830**.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.الجزائر.1979.ص 22 ،كانت الضرائب تستخلص من طرف خلفاء البايات بالاستعانة بالمحلات ومع مرور الوقت اقترنت بالمظالم وهي طبيعة السلطان.

[2] عبد الرحمن الجيلالي :**تاريخ الجزائر العام** .ج3.دار الثقافة .بيروت.1980.ص333

[3] حمدان خوجة: **المرآة** تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري .المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار. الجزائر .2005. ص 95 ، **قدوم باي الشرق** والتيطري يكون في الربيع، اما الغرب يكون في الخريف.

إحدى عشر قسما إداريا حيث يطلق على كل قسم تسمية وطـن وعلى رأسه شخصية تركية وهو بدوره مقسم إلى دواوي آل منها يشرف عليه شيخ قبيلة.

بالإضافة إلى بايلك الشرق الذي يمتد من البحر شمالا و بجاية غربا إلى الحدود الشرقية مع تونس ومدنه الحدودية مثل تبسة وتقرت أما جنوبه الغربي حتى مدينة سيدي عيسى وسيدي هجرس،به عشرة قبائل كبرى أهمها الحنانشة،الحراكتة،بلزمة، أولاد دريد زواغة[1] .

وبايلك التيطري الذي يمتد بين سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي،غربا إلى حجوط وشرقا إلى عين بسام التي تتبع البويرة حاليا،وهو أقل قيمة من باقي البايالك أهم قبائله شمالا 14قبيلة مثل بنو حسان،عريب،وزرة،ريغا.وشرقا توجد 18 قبيلة أولاد علان،الصحاري،العذاورة، أولاد سيدي عيسى،أما قبائل القبلة 14 قبيلة منهم العبادلية،الزناخرة،المويعدات، إلى جانب هذه القبائل هناك قبيلتي الدواير والعبيدات وهما تمثلان المخزن[2].

أما بايلك الغرب يمتد حتى الحدود المغربية وأهم مدنه تلمسان ومعسكر،وهران ومستغانم ومازونة .أما قبائله ترارة.ولهاصة ، الزمالة والدواير ،مجاهر ،لغرابة ولحشم ،جعفرة ، بنوعامر وغيرهم ليصل عدد القبائل بالغرب إلى 219 قبيلة[3].

وكان على رأس كل بايلك باي يساعده في مهامه الخليفة والذي يعتبر نائبه والقائد الذي يتولى حراسة المدينة وأغا الدائرة الذي يشرف على الفرق المخزنية والباش كاتب إلى جانب موظفين آخرين .

كانت البايلكات بدورها مقسمة إلى دوائر تضم مجموعة من القبائل.نشير أن سلطة الداي كانت مركزة في دار السلطان وتستند على الأغا وأربعة قيادات كان الباي يدفع الضرائب للداي مرتين في

---

[1] مصطفى عبيد ،**الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان**.(رسالة ماجستير غير منشورة).قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية جامعة الجزائر.سنة 2008. ص 87 . كما تذكر أن الشرق الجزائري كان مقسما بين خمسة أسر.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث تاريخ الجزائر2**. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1988. ص231. المخزن هو مجموعة قبائل الزمالة والدواير.

[3] ابن عودة المزاري: **سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا**. تحقيق ودراسة يحي بوعزيز ج2. دار المغرب الإسلامي. ط1. 1990 .

السنة في الربيع والخريف مقابل الحصول على قفطان وهو دلالة على تثبيته في منصب الباي [1].

كما كان الباي يقوم بزيارة الداي مرة كل ثلاث سنوات مقدما له هدية وتسمى الدنوش [2]،وآخر البايات الذين كانوا على عهد الداي حسين هم أحمد باي على رأس بايلك الشرق وقد حكم من 1824م دام حكمه إلى غاية 1837 م وهي السنة التي سقطت فيها قسنطينة ،قد قاد المقاومة في الشرق الجزائري إلى غاية استسلامه سنة 1848 م .على رأس بايلك التيطري كان مصطفى بومزراق الذي شارك في الدفاع عن الجزائر لكن بعد ذلك فضل الموالاة لفرنسا ثم تمرد على عهد كلوزيل ونصب نفسه باشا على الجزائر وطلب حتى من أحمد باي الخضوع له. أما على بايلك الغرب فكان حسين باي الذي فضل الدخول تحت إمرة الفرنسيين لكبر سنه وانتهى به المقام إلى الإسكندرية. إلى جانب البايات هناك القياد وكانت لهم السلطة المدنية والعسكرية والقضائية، والقايد يقوم بدوره في تعيين أعوانه من شيوخ القبائل.كذلك كان الأمناء الذين هم على رأس أصحاب الحرف ورئيس الأمناء هو شيخ البلدة ،كذلك هناك نقيب الأشراف الذي يتم اختياره من بين الأسر الشريفة ومهمته هي إيجاد الحلول إلى جانب شيخ البلدة والأمناء للقضايا المطروحة، هؤلاء هم من يراقبون الشرطة المحلية، النظافة، الجمعيات الخيرية، المستشفيات[3].

القضاء يرتكز على الشريعة الإسلامية، وكان على المذهب المالكي والحنفي يختص بالمعاملات، تسجيل العقود والأحوال الشخصية وتوفير الحماية،والمتهمين لم يكن لهم محامون والجلسات تعقد يوميا ماعدا يوم الجمعة،كان هناك مفتيان حنفي ومالكي يفتيان مرتين في الأسبوع إلى جانب القضاة نجد العدول والكتاب اقتصاديا الدولة كانت تعتمد على الأسطول والقرصنة أو ما يسمى في عرفنا الجهاد البحري والنخاسة أو عائدات الأسرى، كذلك الزراعة والصناعة والتجارة والتي احتكرتها الدولة ومن ورائهم اليهود والتي كانت المنفذ التي تغلغلت منه أوربا وعلى رأسها فرنسا.وعليه فان مداخيل الدولة كانت متعددة منها ضرائب بايلك الشرق والغرب والتيطري،ضرائب اليهود والدكاكين

[1] أحمد الشريف الزهار: **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**. تحقيق أحمد توفيق ، ط2. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1980، ص35.

[2] نفسه. ص36.

[3] علي عبد القادر حليمي، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830**. المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي. الجزائر. ص315.

والأملاك[1] ،كذلك الرسوم على البضائع والسفن الأجنبية والسلع المستوردة والبضائع المحلية والمصدرة،إضافة إلى ما تدفع الشركات وما يدفعه المزوار ومدير الميناء والشرآة الفرنسية باستيون[2] ،ونشير أن رتبت معاهدة مع الجزائر تعطيها امتياز استغلال الباستيون سنة 1640 إلى جانب معاهدات أخرى كلها في هذا الباب وأخرها كانت في جويلية 1820 وهي أخر المعاهدات المبرمة مع فرنسا قبل معاهدة الاستسلام ،هذه مداخيل منتظمة أما العارضة فهي ما يدفعه وكيل بيت المال والغرامات والعقوبات والجهاد البحري ومداخيل الفدية[3].

2 – سياسة فرنسا في الجزائر ومخططاتها:

2-1-المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر:

الاحتلال الفرنسي ليس وليد حادثة المروحة[4] ، وإنما هو رغبة فرنسية قديمة بدأت تتجلى مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن 19م حيث ظهرت جليا من خلال رغبة فرنسا بتكليف محمد علي للقيام بهذه المهمة إلا أنها لم تتجسد في النهاية إلا فرنسيا[5].ويمكن ذكر البعض منها على النحو التالي :

***مشروع ديكرسيdekercy :**

أقام بالجزائر من 1782 الى 1791م كقنصل عام للحكومة الفرنسية وقد وضع مشروعين لاحتلال الجزائر الأول سنة م 1782 والثاني 1791م وفي كلا المشروعين يدعو إلى احتلال الجزائر مع ضرورة اتخاذ إجراءات خاصة بالرعايا والمصالح التجارية ثم سحب القنصل مع فرض رقابة وحصار

[1] علي عبد القادر حليمي. المرجع السابق. ص319.

[2] جمال قنان. **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 – 1830**. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة والثورة. 2007. ص 263 – 340.

[3] علي عبد القادر حليمي. المرجع السابق. ص 319 – 320.

[4] **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**. ترجمة وتقديم أبو العيد دودو. دار هومة. 1998. ص 38.

[5] ناصر الدين سعيدوني. **معركة نافارين 1827 مجلة الدراسات التاريخية**. العدد 6 (1992) ص 95.

على الجزائر،كما أشار إلى سيدي فرج كمنطقة للإنزال.وعند احتلال الجزائر يتم تشكيل حكومة من الأهالي[1].

***مشروع فرنسوا فيليب لومي Lemay Philipe François :**

كتبه سنة 1800م وهو دراسة تخص الأوضاع الجزائرية،إضافة إلى الخطة التي يجب إتباعها وحسبه يجب أن يتم مهاجمة الجزائر من الناحية الشرقية والغربية[2].

***مشروع ديبوا تونفيل :**

قدم هذا المشروع سنة م 1801م إلى نابليون بونابرت وأضاف له دراسة ثانية سنة 1809م وهو عبارة عن معلومات وافية حول الجزائر ومناخها وسكانها وإدارتها.ووضعها الاقتصادي والعسكري كما تضمن هذا التقرير بعض المقترحات الواجب إتباعها لاستقرار الأوضاع[3].

***مشروع أندري :**

أكد أن عملية الإنزال تكون في منطقة سيدي فرج ورأس ماتيفو وموازاة مع ذلك يتم دفع الجزائر إلى حرب مع تونس لإضعافها وشغلها عن الترتيبات التي تتخذها فرنسا لتسير حملتها[4].

***مشروع بيار هيلان 1802 م :**

يحمل مشروعه اسم ملاحظات حول جمهورية الجزائر، سلم إلى نابليون بونابرت يشمل ملاحظات

[1] الغالي غربي وآخرون. **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1954. الجزائر 2007. ص67.

[2] نفسه. ص 70.

[3] الغالي غربي. المرجع السابق ص 70.

[4] نفسه. ص 72.

حول النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع رسم صورة خاصة بمدينة الجزائر والترتيبات الدفاعية التي تتخذها[1].

***مشروع تيدنا 1802 م :**

وهي عبارة عن لمحة عن الجزائر وعن الامتيازات الهامة التي ستتحصل عليها فرنسا من وراء عملية الاحتلال، وحدد منطقة تنس بدل مدينة الجزائر لصعوبة السيطرة عليها بحريا، واختيار تنس كمكان لإنزال القوات الفرنسية يرجع لطبيعتها الجغرافية وخلوها من التحصينات العسكرية ، وجاء هذا المشروع إلى جانب المشاريع اللاحقة تلبية لرغبة نابليون بونابرت في السيطرة على الجزائر.فهو الذي كلفه بذلك وقد قال أن كنوز الجزائر تغطي مصاريف الحرب التي تعرضت لها أوربا طيلة عشر سنوات[2].

***مشروع بوتان 1808 م:**

من أهم المشاريع التجسسية عنون مشروعه بالاستعمار، وهو دلالة كافية لما يبغي من وراءه، اعتمدته وزارة الحربية وهو الذي استعانت به سنة 1830م. يحمل معلومات جغرافية عن الجزائر والمدن الأخرى والتحصينات والمراكز الدفاعية الثلاث عشر ووضع مخططا لها ،وعن القوة العسكرية والبحرية وحول السكان والحياة الاقتصادية، ووضع تصورات لمكان وتوقيت الحملة .

***مشروع بيار ديفال :**

عمل صاحبه قنصلا بالجزائر من 1815م .هو عبارة عن مشروعين الأول سنة 1819والثاني سنة 1827م يرمي صاحبهما إلى تبين المزايا التي تجنيها فرنسا من وراء عملية الاحتلال.

[1] الغالي غربي. المرجع السابق. ص 74.

[2] محمد العربي الزبيري. **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. ط2. 1985. ص 130.

***مشروع اللجنة العسكرية :**

نصب هذه اللجنة وزير الحربية دي كو في 1828/10/10م وعين على رأسها لوفيدرو ومن أعضائها البارون بيرج والجنرال فلازي والأميرال ماكو [1] لدراسة جميع ما تتطلبه الحملة من حيث التعداد،المكان،النفقات، وتم الاتفاق على انطلاق الحملة في النصف الثاني من أفريل والحصار يكون في شهر ماي على أن لا تتجاوز الهجمات شهر أوت وقد روعي فيها التقلبات المناخية لأنه يرى من الاستحالة أن تنجح الحملة في فصلي الخريف أو الشتاء[2].

2-2-إدارة الاحتلال:

تشكلت هذه الإدارة على النحو التالي:

✓ اللجنة الحكومية:

تشكلت في عهد دي بورمون للعمل من أجل النظر في حاجات المدينة وتكريس نظام يتجاوب مع المرحلة التي تمر بها الجزائر ، مع تقييم الهيئات القائمة حتى يتم تعديلها مع ما يخدم الاحتلال أو إلغاؤها ، كما تعمل على الاستفادة من بعض الشخصيات الجزائرية لجعلهم أداة النظام الاحتلالي ، كان يرأسها المتصرف دييني كانت تشكيلتها من الفرنسيين والعرب واليهود ولم تستعن بالعنصر التركي حيث عمل الاحتلال على محو آثاره من الجزائر ومن الإدارة التي يسعى إلى تشكيلها ضمت : تولوزي ، فيرينو، الجنرال المعاون للشرطة دوبينيوس والقنصل ديفال الذي كان بعنابة كذلك المستشرق دي صال، في عهد كلوزيل ترأسها البارون فولان أما في عهد برتيزان أصبحت تسمى اللجنة الإدارية للإيالة وكان على رأسها المتصرف العسكري بوندوران[3].

---

[1] بوعزة بوضرساية وآخرون. **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م**. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1954.

[2] الغالي غربي. المرجع السابق. ص 77.

[3] نفسه. ص 81 – 91.

✓ **اللجنة البلدية :**

أنشأها دي بورمون هي على شاكلة مجلس بلدي أصبحت تقوم بالمهمة التي كانت تقوم بها مشيخة المدينة في العهد العثماني، تركيبتها كانت متغيرة شارك فيها من الجزائريين حمدان بن عثمان خوجة،أحمد بوضربة وغيرهم أما من اليهود بن بكري،بن دوران تركيبتها تصل تسعة أعضاء سبعة من الجزائريين واثنين من اليهود كل عضو يهتم بمصلحة معينة و لا نجد الفرنسيين من ضمنها لأنه عهد جديد ولم يكن هناك تركز استيطاني في البداية .

كانت سلطتها صورية أمام جيش الاحتلال. كانت في خدمة الجيش الفرنسي وتعمل على إنشاء إدارة محلية لما انضم إليها محافظ الملك الذي تولى وظيفة ضابط الحالة المدنية أصبحت جل السلطات من اختصاصه، النفقات التي تتولى تسيرها هي من الهبات ومن مصادر بعض التجارة مثل الملح. عملت هذه اللجنة على كسب الجزائريين إلى صفوفها حتى تظهرهم على أنهم من يتولى شؤون البلد وتقلل من ردة الفعل المعارض لها كما تسعى أيضا على إضفاء الصفة الرسمية على الاحتلال[1].

✓ **اللجنة الدينية :**

أنشاها دي بورمون وهي لجنة مالية تسير الأوقاف سميت باللجنة الخيرية للغوث فيها خمسة جزائريين حمدان بن عثمان خوجة، عبد الرحمان سطمبولي،مصطفى السائحي احمد بن شيطاب،محمد بن عبد اللطيف، اللجنة الدينية واللجنة البلدية كانتا تحت وصاية اللجنة الحكومية[2].

✓ **المجلس الإداري :**

بعد تولي دي روفيغو قيادة فيلق احتلال الجزائر الذي هو في الأصل قوات الحملة أو الجيش الإفريقي تم الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية بأمر ملكي، وأصبح دي روفيغو يشرف على الجانب العسكري أما الجانب المدني أصبح من اختصاص المتصرف المدني الذي كان ممثلا في شخص بيشون

[1] أبو القاسم سعد الله. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ط3. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1982. ص 57.

[2] مسعودة كرمية. **الإدارة الفرنسية في الجزائر 1830 – 1848**. (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد التاريخ جامعة الجزائر 1987. ص 2.

بعد هذا التعديل أصبح المجلس الإداري يتشكل من المتصرف المدني، المتصرف العسكري، المفتش العام للمالية، قائد الوحدات البحرية، مدير الجمارك وكانت رئاسة المجلس للقائد العام[1].

✓ **إدارة شؤون الأهالي :**

كانت خاضعة إلى ديوان القائد العام الذي أعفى نفسه لارتباطاته الكثيرة وأسندها إلى أغا العرب الذي أصبح هو الوسيط بين القبائل الجزائرية والاحتلال الفرنسي، وقد أسندت هذه المهمة إلى حمدان بن أمين السكة الذي أقاله كلوزيل في 1831/02/18 وعين مكانه قائد سرية الجندرمة منديري ناظر الجيش الذي عاد إلى فرنسا بعد ثلاثة أشهر، ولما تولى برتيزان عين في 24 جويلية 1831م محي الدين الصغير بن مبارك من القليعة وكلفه بها حيث أضحى يعين القياد والشيوخ ويعمل على إخضاع القبائل لسلطة الاحتلال، لكن بعدما وقعت حادثة العوفية بدأ في التخلي والتنصل من سلطة الاحتلال وانتهى به الأمر إلى الاستقالة في 1832/10/14 وكان ذلك في عهد دي روفيغو[2].

بعد ذلك عمل دي روفيغو على تشكيل ديوانا عربيا تعالج فيه قضايا الجزائريين تحت إمرة لاموريسيار،وبعد رحيل دي روفيغو وانتقال القيادة بالنيابة إلى أفيزار وباقتراح من قائد الأركان تريزال قام بإنشاء مكتب خاص بالشؤون العربية كلف بمتابعة العلاقات مع القبائل وعين على رأسه رئيسا يساعده ضابطان وثلاثة مترجمين وكان المكتب يقدم يوميا تقرير إلى القائد العام مدعما بوثائق مترجمة إلى الفرنسية، تولى مهمة تسيره لاموريسيار الذي كان يتقن اللغة العربية حيث كان ملحقا بالفرقة العسكرية الزواف، النقيب لاموريسيار كانت تربطه علاقات مع القبائل العربية مما جعل المكتب جهازا للإعلام والدعاية[3] وقد عرفه دوماس بأنه المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة وتهيئة السبل لإستطاننا ولتجارتنا ، وبعد رحيل لاموريسيار إلى بجاية حل محله نائب القنصل بطنجة

[1] أبو القاسم سعد الله. **الحركة الوطنية الجزائرية ج1**. دار البصائر. الجزائر. 2007. ص 49.

[2] نفسه. ص 51. دارت شكوك حول ولاء محي الدين بن مبارك للفرنسيين فحاولوا استدراجه إلى العاصمة إلا أنه تبرأ منه مما نسب له وتصنع للمجيئ للجزائر.

[3] شارل أندري جوليان. **تاريخ الجزائر المعاصرة**. ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة. دار الأمة. ط1. الجزائر. 2008. ص 563.

دولابورن والذي تخلى عن المنصب في جويلية 1834 ونشير أن هذا المكتب بقي يحمل تسمية مكتب الشؤون العربية إلى غاية 1837 م[1].

2-3- مظاهر السياسة الفرنسية والقمع :

وهذه بعض مظاهر القمع:

✓ الاستيلاء على الخزينة ونهبها :

ما كان لقادة الحملة أن يتركوا هذه المقدرات لتخرج من أيديهم فما حوته الخزينة لم يكن من نصيب الداي الذي بالكاد تحصل على أملاكه الخاصة رغم الاتفاق المبرم مع ديبرمون. وضع اليد على هذه الأموال نتج عنه نهب قصر القصبة بأعلى المدينة بما فيه من سلاح ومجوهرات، حيث قدر الذهب 7 أطنان 312 كغ أما الفضة 108 طنا 704 كغ وقد شهد الفرنسيون أنفسهم بهذه القيمة المقدرة 24 مليون و 700 ألف فرنك قيمة الذهب أما الفضة فقيمتها 23 مليون و 984 ألف فرنك أما السلع فقدر ب 11 مليون فرنك إلى جانب السلاح والعتاد والعقار المقدرة قيمته ب50 مليون فرنك[2].

قائد الحملة دي بورمون قدر هذه الأموال ب 80 مليون فرنك أي ما قيمته اليوم 6 ألاف مليار أما السفير ديفال قدرها ب150 مليون فرنك، بالنسبة لتقديرات القنصل الأمريكي وليام شيلر الذي مثل أمريكا في الجزائر مابين 1815-1824 كانت 250 مليون دولار ويذهب القنصل البريطاني إلى 500 مليون. لجنة الحملة التي تم تكليفها بعملية إحصاء كنوز القصبة بدورها أحصت 72 قنطار و12 كغ من الذهب و 1087 قنطار و 04 كغ من الفضة وقدرت على أنها 48 مليون و 683 ألف ف.ويقال أن هذه الأموال هي حمولة 100 من البغال على مدار ثلاثة أيام . أموال الخزينة

[1] عبد الحميد زوزو. **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900**. طبعة منقحة ومزيدة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2007. ص 177.

[2] عبد الرحمان الجيلالي. المرجع السابق. ص 418.

الجزائرية سخرت لها 05 بواخر لتحميلها إلى فرنسا وهذا دلالة أخرى على قيمتها وتذهب تقديرات أخرى على اختلاسات وقعت من طرف الضباط قدرت ب100 مليون[1].

✓ **غلق المساجد وعملية التنصير :**

البعد الديني كان جليا منذ الوهلة الأولى حيث اصطحبت الحملة 16 قسيسا خطب فيهم دي بورمون قائلا:"بعد الاستسلام إنكم أعدتم معنا فتح باب المسيحية في إفريقيا " وكان ينظر إلى الجنود الذين ماتوا في الجزائر على أنهم شهداء المسيحية[2] .

عمل الاحتلال منذ البداية على ضرب المعالم الإسلامية لأن الإسلام هو مصدر القوة للجزائريين وهو الذي سيحول بين الاستعمار ومخططاته، حيث أغلق 13 مسجدا كبيرا إلى جانب 10 مساجد صغيرة و32 جامعا و12 زاوية. ويأتي على رأسه الحيف الذي طال مسجد كتشاوة الذي بناه حسن باشا سنة 1794 وكان ذلك في عهد الدوق دو روفيغو الذي عمد إلى تكوين لجنة من بينها المفتي بن الكبابطي وأحمد بوضربة ناقشها في تسليم المسجد، حيث عارض المسلمون هذه الفكرة وحاول بوضربة صرف نظره عنه مقدما للجنة عقد التخلي عن المسجد الحنفي الجديد فاستعمل القوة ضد 4000 مصل رافضين لذلك ومعتصمين بالمسجد.

وكان ذلك في 17 ديسمبر وهذا مظهر من مظاهر الإبادة، وتم اختيار 24ديسمبر وهي مناسبة عيد ميلاد المسيح لجعل مسجد كتشاوة كاتدرائية القديس فيليب، حيث أرسل البابا غريغوار السادس عشر 10 تماثيل للقديسين للتبرك[3].

ومن المساجد التي حولت إلى كنائس، جامع القصبة الذي أصبح كنيسة الصليب المقدس، جامع بتشين أصبح كنيسة سيدة النصر، كما تم هدم مساجد أخرى منها جامع سيدي الرحي، جامع السيدة مريم ومسجد علي خوجة، جامع السيدة، جامع الباديستان،جامع الرابطة،جامع الصباغين

[1] نفسه. ص 419.

[2] الغالي الغربي وآخرون. المرجع السابق. ص 264.

[3] أبو القاسم سعد الله. **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1954**. ج6. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1998. ص 106.

جامع القبائل، والقائمة طويلة إلى جانب الزوايا التي كانت مراكز دينية وتعليمية ومأوى للفقراء حيث تم الاستيلاء عليها منها زاوية القشاش وزاوية سيدي الجودي،زاوية يوب،زاوية الشرفة . وإذا أردنا أن نتبين حقيقة ما فعل الاحتلال بالجزائريين، فما علينا إلى الرجوع إلى الشكوى التي وجهها كل من حمدان بن عثمان خوجة وإبراهيم بن مصطفى باشا إلى رئيس الوزراء الفرنسي في 03 جوان 1833 والرسائل التي مافتئ يبعث بها الجزائريون إلى السلطة الفرنسية[1] .

حيث حملت رسالة حمدان خوجة وابراهيم بن مصطفى في طياتها جملة من التجاوزات المرتكبة تتجلى في مصادرة الأوقاف وعملية النفي التي طالت رجال الدين ونفي الأتراك وأخذ ممتلكاتهم والتفريق بينهم وبين زوجاتهم وحتى ابنة حمدان خوجة من هؤلاء، ومن هدم المساجد وتحويل بعضها إلى أنشطة تجارية، كذلك نفس الشيء طال الزوايا وحتى بيوت الخلاء، وذكرت الشكوى أن ثلث المدينة قد تم هدمه وكذلك تم التعرض لأضرحة الأولياء والمقابر والبناء عليها ولم يتوقف الأمر عند ذلك [2]،إذ تم التعدي على المقابر للبناء عليها بل السطو على حجارتها وبيع عظام الموتى إلى مرسيليا إذ تم التعدي على المقابر للبناء عليها ولم يراعي حرمة الأموات ونقلت عظام الموتى وتم توظيفها في صناعة السكر حتى وصل الحد بالجزائريين لمقاطعة هذه المادة.عدم احترام حرمات البيوت حيث دخل البيوت الفرنسيون واليهود وأحصوا النساء والأطفال، وهذا الأمر يعني للمسلم الجزائري الكثير وقد بينت الشكوى أن الأمر يقصد به هتك حرمة المسلمين واستشهد دخولهم على عروسين ليلة زفافهما ورآه آمر جلل[3].

الشكوى تطرقت إلى نهب الأغنياء والمرابطين وتغريمهم وإدخالهم السجن وأنه تم إلزام كل أسرة بدفع نصف درهم شهريا وأخذ تقديم بثلاثة أشهر، والتلاعب بأخذ عقود الأملاك دون ردها إلى

[1] جمال قنان. **نصوص سياسية جزائرية في القرن19**. د.م.ج. الجزائر. 2007. ص 49 – 59.

[2] محفوظ قداش. **جزائر الجزائريين 1830 – 1954**. المؤسسة الوطنية للنشرو الإشهار. الجزائر. 2008. ص 41.

[3] عبد الجليل التميمي. **إتفاق كلوزيل باي تونس**. المجلة التاريخية المغربية. 1980. ص 107.

أصحابها للضغط عليهم، هذه بعض الوقائع التي جاءت بها الشكوى وإلى احتجاجه على المعاملة التفضيلية لليهود والذي رأى أن دور عبادتهم أضحى أكثر من مساجد المسلمين[1].

3-تدخل دول الجوار في الشأن الجزائري:

3-1-التدخل التونسي:

نظرا للعجز الذي سجلته الإدارة الفرنسية في تسيير المراحل، عمل الجنرال كلوزيل على التفاوض مع السلطة التونسية بواسطة القنصل الفرنسي بتونس دوبيش لتسير بايلك الغرب وبايلك الشرق مقابل مبلغ مالي سنوي يدفع للخزينة الفرنسية، وحسب حمدان خوجة المحاولة بدأها دي بورمن إلا أن التغير الذي طال الحكومة الفرنسية منع إتمام الصفقة، وكلوزيل قد إرتكز على هذه الخطوة وعمل على إتمامها مع باي تونس حسين باشا مقابل الاعتراف لفرنسا تملكها واستيلائها غلى القطر الجزائري، وتم الاتفاق بين الجنرال كلوزيل ومبعوثي الباي التونسي محمد شولاق وحسونة مودالي فكان الاتفاق في 18 ديسمبر 1830 وقد إستثنى المرسى الكبير وكان ذلك في المادة الأولى من المعاهدة[2]

كما خولت المعاهدة للباي تحصيل موارد البايلك، على أن يدفع لفرنسا مبلغا سنويا قدره مليون فرنك ويكون على دفعات فصليا بالتساوي مع تخفيض الدفعة الأولى إلى 800 ألف فرنك، مع ترك الحرية لباي تونس في استخلاف من يشاء على وهران ليقوم مقامه، مقابل ذلك لا تطبق على البضائع الفرنسية غير الرسوم المطبقة على مثيلاتها في الجزائر، هذا ما خص وهران وتم تكليف خير الدين أغا بإدارة وهران برتبة قائم مقام وبذلك أضحى الخليفة الممثل لباي تونس، وقد وصل إلى وهران في 24 جانفي 1831، وتولى الإشراف على عليها في 04 فيفري1831 وكانت تحت إمرته 550 فردا 200 منهم من المرتزقة، حيث انتهت سلطة التونسيين في وهران بتاريخ 26 أوت 1831 بعدما ساءت الأحوال وعوض كلوزيل ببرتيزان وتغيرت وجهة النظر الفرنسية من جهة ومحاولة باي تونس التخلي عن هذه الصفقة حيث عبر عن ذلك في رسالة موجهة إلى السلطات الفرنسية

[1] نفسه. ص 99 – 113.

[2] عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية عدد يناير 1980. ص 17 – 24.

في 02 جويلية، فكان خروج ممثل التونسي وتولي الجنرال بوايي إدارة وهران، أما قسنطينة فكانت المعاهدة المبرمة بين الطرفين تنص على التزام السلطات التونسية دفع مبلغ 800 ألف فرنك للخزينة الفرنسية على أربع دفعات أو فصليا، على أن تكون الدفعة الأولى مع شهر جويلية وآخر دفعة تكون مع شهر ديسمبر، هذا بالنسبة لسنة 1831م، أما السنوات اللاحقة يرفع المبلغ إلى مليون فرنك يقسم على أربع دفعات، كما تعطي امتيازات للمستوطنين في البايلك أو الراغبين في مزاولة النشاط التجاري أو الفلاحي، كذلك تتحصل فرنسا على امتياز صيد المرجان وإرساء السفن، كما لا يدفع الفرنسيين سوى نصف الرسوم الجمركية المطبقة في الموانئ والمقدرة بـ 5 % من الواردات أو الصادرات[1].

ومن خلال هذه المعاهدة نرى أن فرنسا أرادت أن تضع يدها على المنطقة بالوكالة والاستفادة ماديا وتفادي الخسائر من خلال محاربة القبائل، كما أرى أنها أرادت أن تحل سلطة إسلامية على رأس الإقليم لتهدئة النفوس، على أن تسعى هي وتتكفل بتكريس وجودها في الجزائر أولا ثم التفرغ إلى المناطق الأخرى في المراحل اللاحقة حيث ستجد أن التونسيين قد مهدوا لها الطريق.

3-2/ التدخل المغربي

جاء التدخل المغربي بعد الضغط الفرنسي على المنطقة واضطراب الأحوال وغياب قوة قادرة على تنظيم سكان البايلك ودفع الفرنسيين، فبعد المحاولة مع الشيخ محي الدين بن مصطفى الذي رفض هذا الأمر معتذرا بكبر سنه، بعث هؤلاء بوفد إلى السلطان المغربي في سبتمبر 1830، معلنين الولاء له مطالبين إياه التدخل لحمايتهم من الاحتلال الفرنسي لأنهم رأوا الخضوع لسلطة إسلامية أحب إليهم من الوقوع تحت سلطة مسيحية، وقد رفضوا تحجج السلطان المغربي مولاي عبد الرحمان بن هشام بموافقة السلطان العثماني له بالتدخل، وتحت هذا الإلحاح والى جانب خوفه من رعيته إزاء تهونه، بالنسبة للجزائريين التي تربطهم معهم رابطة الدين، قرر تعيين ابن عمه أبي الحسن علي بن

[1] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص 249.

سليمان العلوي الذي كان يبلغ من العمر خمسة عشرة سنة خليفة له على تلمسان، وسخر لع عامل وجدة إدريس الجراري كمستشار له، وكان ذلك في 07 نوفمبر 1831م[1] ، من طرف الجنرال كلوزيل الذي حذر السلطان المغربي وطالبه بسحب قواته من تلمسان، وقد تجاوز كلوزيل بذلك صلاحياته وسلطات بلاده خاصة وزارة الخارجية ممثلة في الكونت سباستياني، التي يرجع لها الأمر في هذه المسألة.كما لامه وزير الحربية سولت على ذلك. ورغم احتجاجها في 31 يناير، كذلك فعل باي وهران حين أرسل للسلطان المغربي رافضا هذا التدخل تحت الضغط الفرنسي. إلا أن التجاوزات التي رافقت الحملة المغربية اتجاه السكان الكراغلة الذين التجؤوا إلى ثكنة المشور واصطدامها بقبيلتي الدوائر والزمالة المخزنيتين المواليتين للأتراك عجلت بسحب السلطان المغربي قواته في 08 مارس1831 ،وتم إبعاد مولاي علي عن القصر وإدخال الجراري إلى السجن بجرم المشاركة في عملية السلب التي طالت التلمسانين.

وفي 03 أوت تم تعين الشريف محمد بن الحمري شيخ قبيلة بني حسان بالقنيطرة خليفة على تلمسان. التي وصلها في 16 من نفس الشهر وقد ضرب حصارا على وهران مابين 08 و22 أكتوبر دون جدوى ثم توجه إلى معسكر وقضى على حاميتها التركية التي قوامها 200 جندي رغم استسلامها حيث حكم المنطقة منها، فنظم الضرائب وحصل الزكاة واستقبل الوفود وامتدت سيطرته حتى منطقة المدية و مليانة إلا أن فرنسا زادت من ضغوطها العسكرية بحرا على المغرب، وكذلك من خلال الضغط الدبلوماسي. وكان لها ما أرادت ففي 22 مارس 1832م لما استقبل السلطان المغربي موفد الملك الفرنسي لويس فيليب رضخ للأمر بسحب قواته من الجزائر[2].

4-ردود الفعل الجزائرية من السياسة الفرنسية الاستيطانية:

4-1-المقاومة الجزائرية :

المقاومة الجزائرية هي حتمية ظرفية ومنطقية ودينية ،فالاحتلال لم يترك الخيار أمام الجزائريين. فكان رد الفعل الوقوف بوجهه وذلك في كل نقطة حل بها ،حيث بدأت مع الاجتماع الذي عقده أوطان

[1] تحقيق محمد الصغير بناني، محفوظ سماتي، محمد الصالح الجون، **مذكرات الأمير عبد القادر**، دار الأمة ، 2007، ص 140.

[2] عبد الرحمان الجيلالي. المرجع السابق ج4. ص 28 – 29.

شيوخ متيجة وعلى رأسهم محمد بن زعموم والحاج سيدي السعدي في 23 جويلية 1830 تم فيه إعلان الجهاد مع المقاطعة الاقتصادية، الذي أدى بالفرنسيين إلى محاولة تجاوز الحصار المضروب عليهم فوقعت أول مواجهة بعد عودة دي بورمون من البليدة في 24 جويلية فقد على إثرها الفرنسيون 58 جنديا والتعداد الكلي 150 بين جريح وقتيل [1]، كما كانت المقاومة في الشرق الجزائري لما حاول الفرنسيون السيطرة على عنابة وكان ذلك في 18 أوت 1830،بالنسبة للغرب الجزائري كانت المقاومة في 13 أوت بعدما احتلت القوات الفرنسية المرسى وحصون وهران بعدما سلمها لهم باي وهران الباي حسن وانتهت بقتل ابن دي بورمون اميدي.

تواصلت المقاومة مع مجيء كلوزيل مكان دي بورمون عند انتقاله إلى البليدة في جيش قوامه 8000 جندي بتاريخ 17 نوفمبر 1830 انتهت بمقتل 30 جندي للفرنسيين، وقبل وصوله إلى المدية في 22 نوفمبر كانت المقاومة بقيادة الباي السابق للمدية بومزراق انتهت بسقوط 27 قتيل و80 جريحا، وازدادت وطأة المقاومة في غياب كلوزيل عن البليدة بقيادة بن زعموم على البليدة في 26 نوفمبر ب 6000 مجاهد لكنها انتهت بالانسحاب وبهذا تظهر المقاومة وتتجسد في منطقة المتيجة وتواصلت في عهد برتيزان من خلال الصدام الذي كان في جوان 1831 وفي موزاية بتاريخ 03 جويلية 1831[2].

كما تجددت المقاومة في شهر سبتمبر 1832 في اجتماع سوق علي بالقرب من بوفاريك وكانت في عهد روفيغو أرغمت الفرنسيين على الانزواء في العاصمة ومحاولة السيطرة على المتيجة بتقريب القياد الموالين لها ليمتد سلطانها خاصة تجاريا ،وبهذا فالمنطقة تصدر فيها المقاومة الحاج السعدي وبن زعموم والحاج محي الدين مرابط القليعة الذي تولى منصب أغا العرب للفرنسيين ثم تنحى عنها والتحق بالأمير والمقاومة وكذلك خليفة الأمير عبد القادر على مليانة ابن مبارك[3] .

[1] الغالي غربي وآخرون. المرجع السابق. ص 132.

[2] عبد النور خيثر. **منطلقات وأسس الحركة الوطنية 1830 – 1954**. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية . 2007. ص 31 – 32.

[3] سعد الله أبو القاسم. **الحركة الوطنية ج1**. ص 127.

في منطقة شرشال تزعم المقاومة الشيخ محمد بن عيسى البركاني لمدة ثلاثة سنوات والتحق بالأمير بمليانة تاركا القيادة للشيخ محمد السعيد بن عودة الذي كان يتأرجح في موالاة الأمير حتى عزله سنة 1837، إلى جانب ذلك كانت مقاومة الحاج موسى المعروف بالدرقاوي والتي خرج منها بعد سيطرة الأمير عليها وتولية أخيه مصطفى بن محي الدين خليفة له على المدية وعين محمد البركاني نائبا له.

أما المقاومة في الناحية الغربية كانت في البداية بقيادة الحاج محي الدين بن مصطفى شيخ الطريقة القادرية التي كان مركزها وادي الحمام نواحي معسكر، ثم كانت البيعة للأمير عبد القادر، الذي قاد المقاومة سنة 1832 واستمرت حتى 1847 . استطاع السيطرة بين سنة 1832و 1834 على كل من تلمسان ، مليانة ،المدية وتشديد الحصار على وهران مستغانم،أرزيو وأبرم مع الفرنسيين معاهدة ديمشال[1].وقد نظم دولته إذ قسمها الى ثمانية مقاطعات وعلى رأس كل منها خليفة تلمسان (محمد البوحميدي الوهاصي) ،معسكر (محمد بن فريحة ثم مصطفى بن أحمد التهامي) ،مليانة (محي الدين علال ثم محمد بن علال)،التيطري(مصطفى بن محي الدين ثم محمد البركاني) ،مجانة (محمد بن عبد السلام المقراني ثم محمد الخروبي) ،بسكرة (فرحات بن سعيد ثم الحسين بن عزوز)،برج حمزة (أحمد بن سالم)، المنطقة الغربية (قدور بن عبد الباقي)،وكون جيش وطني ووضع القوانين وصك العملة[2].

الناحية الشرقية بقيت السلطة قائمة ممثلة في أحمد باي الذي تزعم المقاومة إلى جانب ذلك كانت مقاومة إبراهيم الكريتلي المتأرجحة في عنابة والذي ناصب أحمد باي العداء. إلا أن الضغط

[1] عبد الرحمان الجيلالي. المرجع السابق ج3. ص 88.

[2] أديب حرب. **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808 – 1847**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1983.

كان على الجبهة الغربية لأهميتها كونها محاذية للمغرب الأقصى ،كذلك من أجل قطع الطريق على بريطانيا المتواجدة بجبل طارق ،وكذلك الإسبان الذي لهم مطامع في المنطقة وقد خرجوا منها فقط سنة 1792 م [1].إضافة إلى بروز سلطة الأمير.

كل هذه الأحداث التي جعلت من المشروع هذه الأحداث جعلت من المشروع الفرنسي الاستغلالي مجرد حلم صعب المنال فكان لزاما على الحكومة والساسة الفرنسيين التحرك لاحتواء الوضع.

[1] فركوس صالح. **تاريخ الجزائر المراحل الكبرى**.دار العلوم للنشر والتوزيع. 2005. ص 152. وما بعدها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

اللجنة الافريقية الأولى و سعيها للوحدة

1/ بوادر ظهور اللجنة الافريقية

1 1 تشكيل اللجنة

2 1 اهم القادة

3 1 قدوم اللجنة الى الجزائر و تنقلاتها

2/ موقف اللجنة الافريقية من الاحتلال

2-1 موقفها من الاحتلال

2-2 توزيع المهام

2-3 برنامج اللجنة وتعليماتها

2-4 الجلسات و المسائل المناقشة

3/ التقارير التي خرجت بها اللجنة

3-1 التقرير العسكري

3-2 تقرير الاشغال العمومية

3-3 التقرير حول الاحتلال

هناك عدة أسباب جعلت الحكومة الفرنسية ترسل لجنة تحقيق إلى الجزائر لتعاين الوضع وتقدم تقريرا عنه يتضمن اقتراحات واضحة حول مستقبل البلاد ، من ذلك المناقشة الحادة التي جرت في البرلمان حول تخصيص ميزانية لمواصلة الحرب في الجزائر ، والحملة التي قام بها بعض الجزائريين المنفيين ضد تصرفات الإدارة الفرنسية في الجزائر وضغط الرأي العام الأوربي على فرنسا للإعلان عن موقفها الرسمي من الاحتفاظ أو التخلي عن الجزائر.

1- بوادر ظهور اللجنة الإفريقية الأولى :

1-1-تشكيل اللجنة:

اللجنة التي قدمت إلى الجزائر والتي أصطلح على تسميتها باللجنة الإفريقية ، وكلمة الإفريقية والإفريقي ارتبطت وتلازمت مع دخول الاحتلال إلى الجزائر ،فالجيش الذي قاد الاحتلال وبعض الفرق التي تشكلت، كلمة إفريقيا كانت رديفة لها لأن الجزائر هي بوابة إفريقيا وهي القوة الأولى في إفريقيا على ذلك العهد وحتى احتلال الجزائر كان فاتحة لاحتلال إفريقيا[1].

هذه اللجنة الفرنسية كانت فكرة جاء بها البارون موبني والذي اقترح في 19 أفريل 1833م تأسيس لجنة خاصة، تتشكل من شخصيات معروفة ودعمت فكرته من طرف باسي وانضم إليهم سولت وزير الحربية ، حيث اقترح الفكرة على الملك لويس فليب وكان تشكيل اللجنة في 07 جويلية 1833 لتنتقل إلى الجزائر وتجري تحقيقات وتنضم لدى عودتها إلى لجنة أوسع تقدم تقريرا مفصلا إلى الحكومة.وكان للجزائريين الدور البارز ، أيضا في إنشاء هذه اللجنة وعلى رأسهم حمدان بن عثمان خوجة صاحب كتاب المرآة [2] والذي هو من أصول كرغلية ومن الشخصيات المقربة للداي حسين ومن أعيان الجزائر ووجهائها نظرا لجمعه بين الثقافة والمال، تعاون مع الاستعمار رغبة منه في عدم ترك

[1] أبو القاسم سعد الله. **الحركة الوطنية**. ص 37. ذكر أن ما ارتبط باسم الجزائر اصطلح عليه اسم افريقيا سواء ارتبط بالأرض أو الجيش.

[2] محمد عبد الكريم. **حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته**. د ث ط ن. بيروت. 1972. ص47. يحتوي كتاب المرآة على مقدمة وكتابين وملحق ، المقدمة مقارنة بين الشعب الجزائري وغيره من الشعوب، الأول عبارة عن 13 فصلا تتكلم عن البدو، البربر،وعاداتهم. أما الثاني فيتألف من 12 فصل تتعلق بالحرب بين الجزائر وفرنسا.

الفراغ وسعيا منه لخدمة أبناء بلده وطمعا أن تلتزم فرنسا بوعودها التي تضمنها عهد الاستسلام، وتحترم الشعارات التي جاءت بها الثورة الفرنسية خاصة الحرية. حيث شغل عضو في الجهاز الإداري الذي أنشأه دي بورمون ، في عهد كلوزيل تولى لجنة تقدير التعويضات للأملاك المصادرة، كما أسندت إليه دراسة مطالب اليهود من فرنسا، كما عمل وسيطا بين باي التيطري بومزراق والفرنسيين، إضافة إلى ذلك أوفد مرتين إلى أحمد باي للتفاوض معه لصالح الفرنسيين.بغية تلين جانبه وإقراره بايا على الشرق مقابل دفع الضرائب للفرنسيين، رغم ذلك قد لقيه منهم مالقي كافة الجزائريين حتى وان تقربوا منهم،بالاستحواذ على ممتلكاته،حيث يتكلم عن نفسه في أحد شكاويه:

*إنني لا أستطيع أن أفي بحاجيات عائلتي ...

ومما لاشك فيه أنه في أخر هاته السنة ،سنضطر إلى مد يد التسول [1]*انتقل إلى باريس في شهر ماي 1833م وهناك قام بنشاط سياسي رفقة بعض الجزائريين،وقد فوضه الجزائريون للتكلم باسمهم وكان ذلك في 27 أوت 1833م ليكون مدافعا عنهم ويساعدهم من الإنعتاق من الظلم المسلط عليهم ، كما بعث برسائل إلى لويس فليب [2]، ورسائل أخرى إلى السلطان العثماني محمود الثاني،من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية والانجليزية.

كما كان يكتب في الجرائد مثل البريد الفرنسي والوطني ثم غادر باريس إلى اسطنبول حيث اشتغل بالتأليف والترجمة والتحرير بالمطبعة العامرة إلى أن توفي سنة 1840 [3].كانت هذه اللجنة تضم عضوان من المجلس الفرنسي الأعلى، وأربعة أعضاء من مجلس النواب الفرنسي، وماريشالا من الجيش الملكي الفرنسي، وقائد من قواد البحرية الفرنسية. إضافة إلى الضغط الجزائري لتشكيل اللجنة هناك عوامل أخرى، وهي رغبة الحكومة الفرنسية السيطرة على الجزائر وتكوين مستعمرة بها، كما

[1] عبد الجليل التميمي. المرجع السابق. ص 130 – 131.

[2] أحميدة عميراوي. **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قسنطينة. 1983. ص 107. الرسالة التي كانت في 03 جوان 1833 احتوت العبارات التالية:{أما أن تعتمد كلا منا ونحن جماعة من أعيان أهل الجزائر...}

[3] أحميدة عميراوي. **حمدان خوجة حياته وآثاره**. مجلة الثقافة العدد 90 (1985). ص 97 – 121.

تعمل على التخلص من الضغط الأوربي الذي سعى إلى تبين فرنسا لموقفها اتجاه الجزائر وليس هذا حبا في الشعب الجزائري، وإنما لمطامعها هي كذلك في الجزائر، وعلى رأسهم بريطانيا[1].

نشير أن بريطانيا لم تكن مقتنعة بالإدعاءات الفرنسية التي صاغتها من أجل الحملة،بادعاء فرنسا استعادة شرف الأمة الفرنسية الذي أهين من طرف الجزائريين، ونعني بذلك حادثة المروحة، وإلغاء نظام الرق والقرصنة ودفع الجزية. من جهة أخرى كان هناك ضغط على الحكومة من طرف المعارضة في البرلمان لأنه من البداية عارض كل من الليبراليين، الجمهوريين، الاشتراكيين الحملة.وتجلت هذه المعارضة حول ميزانية الاحتلال ويظهر ذلك في الفترة الممتدة من مارس إلى جوان 1833م بمناسبة مناقشة ميزانية 1833م التي طالبت باعتمادات إضافية.

كذلك بالنسبة إلى ميزانية 1834 والمسألة التي وجهت إلى كلوزيل[2]، ويمكن الإشارة أن حملة المعارضة هذه لم تكن ترمي إلى خدمة المجتمع الجزائري ولا حتى تشبها بما تبناه برلمانيو بريطانيا في محاربة الرق وإنما حفاظا على صلاحياتهم البرلمانية كونها الغرفة المشرعة وصاحبة السيادة على الجهاز التنفيذي الممثل في الحكومة من خلال الرقابة والسيطرة على الميزانية، ومن جهة أخرى فعهد الثورة الفرنسية التي جاءت سنة 1789 وهي في الأصل ثورة ضد السلطة المطلقة وهي التي نتج عنها الجمهورية الأولى في فرنسا غير بعيد، فالبرلمان يريد التضييق على الملك دوما كذلك المعارضة ترى في العملية إهدارا للمال الفرنسي ولا نقول كل الأصوات في البرلمان كانت معارضة إنما كان هذا هو الاستثناء خاصة أنه تقاطع مع تخوف بعض الجهات الفرنسية من منافسة المنتوج الجزائري لها.

في النهاية يتضح لنا أن تشكيل اللجنة الإفريقية تقاطعت فيه الدعوة الجزائرية التي قادها حمدان خوجة لتقصي الحقائق والذي يعتبر أول شخص جزائري في ذلك العهد يجرأ وينتقد السياسة الفرنسية[3]،وضغط البرلمان ورغبة الحكومة في ذلك وتبقى النظرة الفرنسية ترجع الفضل إلى الساسة الفرنسيين وضغطهم من أجل تشكيل اللجنة وعلى رأسهم ياكونو yacno الذي قال أن الفضل للساسة الفرنسيين من أمثال موني.

---

[1] أبو القاسم سعد الله. **أبحاث وأرء في تاريخ الجزائر ج1**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. ط2. 1981. ص 150.

[2] شارل أندري جوليان. المرجع السابق. ص 190.

[3] عميراوي حميدة. **دور حمدان خوجة**.المرجع السابق ص 103.

1-2-أهم القادة:

قد شملت عضوية اللجنة عدة شخصيات، متعددة الاختصاصات مما يتيح لها الاطلاع على جميع المسائل والإلمام بها. حيث أسندت رئاسة اللجنة إلى الجنرال بوني وإلى جانبه كان بيسكاتوري وهو نائب بالبرلمان حيث عين أمينا للجنة بإجماع أعضائها كذلك السيد لورانس والسيد رينار والجنرال مونفور والسيد دوفال دالي والسيد دوبيرسار والسيد دي لابينسونير .

1-3-قدوم اللجنة إلى الجزائر وتنقلاتها:

غادرت اللجنة ميناء تولون يوم 28 أوت الموافق 11 ربيع الثاني 1249 متوجهة إلى الجزائر، فوصلتها في 02 سيبتمبر1833 ،وفي03 منه قامت اللجنة باستقبال السلطات المدنية والعسكرية ، إضافة إلى أعضاء الغرفة التجارية ولجنة استعمار الأراضي، إلى جانب وفود من الأوربيين، وأعيان العرب الحضر، وممثلي اليهود، والهدف من هذه الاستقبالات هو توضيح لمهمة اللجنة وتهدئة النفوس الثائرة جراء الممارسة السلبية للاحتلال، كما تفادت اللجنة أي تصريح حتى لا ينعكس ذلك على عملها، ولم تعط أي التزام من شأنه عرقلة حرية الرأي بالنسبة لأعضائها[1] .

هذا وقد سعى أعضاء اللجنة وراء جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من خلال عملية تقصي، هذه العملية طبعا كانت مقتصرة على المناطق التي تحت أيدي الاحتلال، هذه الجولة الاستطلاعية كانت تحت حماية الجيش الفرنسي وهي دلالة على توتر الأوضاع ومن جهة أخرى أرى أن المساحة والمناطق التي شملها التحقيق لا تمكن أصحابها من الإلمام بجميع الأمور التفاصيل[2].

تنقلت اللجنة في مدينة الجزائر، وزارت المؤسسات العامة وسهل متيجة متنقلة بين الحميز حتى البليدة، حيث تعرضت إلى 03 هجمات خلال عودتها، كما زارت المراكز العسكرية إضافة إلى هذا قادتها رحلتها بحثا عن وجود المنشآت الصناعية، إضافة إلى زيارة عنابة في 14 سبتمبر وعادت منها

[1] أبو القاسم سعد الله .**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**.ص98.

[2] محمد بن عبد الكريم. **حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته**. ص 208.

في 02 أكتوبر إلى العاصمة. كما قامت بجولة أخرى نحو وهران ابتداء من 04 حتى 15 أكتوبر، وخلال زيارة إلى موقع الكرمة تعرضت إلى اعتداء كذلك تعرضت إلى هجوم في مسرغين قتل من خلاله 04 جنود وجرح لها 32 فردا وعرجت على أرزيو لكنها لم تتمكن من زيارة مستغانم بسبب الأحوال الجوية السيئة إضافة إلى حالة اللاستقرار. وفي 19 أكتوبر زارت بجاية ثم عادت إلى العاصمة في 23 أكتوبر،وبهذه الزيارة الأخيرة تكون قد ختمت جولتها الضيقة من حيث المساحة والمدة الزمنية[1].

2- موقف اللجنة الإفريقية من الاحتلال:

2-1-موقفها من الاحتلال:

لقد عملت الجنة في الجزائر خلال النصف الأول لسنة 1834م بزيارتها لعدة مناطق غذاها الجيش الفرنسي واستولى عليها كما سبق الذكر وقد أجرت عددا من المقابلات مع العديد من الجزائريين وبناء على ذلك أعدت تقارير مختلفة المواضيع حول الجزائر في جزأين بمجموع حوالي ألف صفحة تقريبا مع توصياتها باعتبار المناطق التي احتلها الجيش الفرنسي أملاكا فرنسية ،وهو ما تضمنه قرار 22جويلية 1834م.

إذن جاءت اللجنة لتثبت جدوى احتلال فرنسا للجزائر ويظهر هذا من خلال المناقشات بين أعضاء اللجنة وتقاريرها أنهم كانوا يحاولون إيجاد طرق للاحتفاظ بالجزائر واحتلالها كاملة واستعمارها ولم يناقشوا ما إن كان ذلك ممكنا أم لا [2].

عالجت اللجنة الوسائل الكفيلة بتشجيع الاستعمار ورأت أن القاعدة الأساسية في هذا هي إيجاد معمرين مرتبطين بالأرض عن طريق الملكية بحيث لا يتخلون عنها بمجرد الشعور بالخطر ويشتغلون

[1] أبو القاسم سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**. المرجع السابق ص 99.

[2] نفسه . ص 105- 107.

عليها لمدة طويلة مع إقناعهم بذلك ، ومن جهة أخرى يستطيع المعمر استغلال رأس ماله الذي يجلبه لإقامته ولزراعته وأن يجد مشروعه تنمية كبيرة.

وقد أوصت اللجنة بجعل الجزائر كلها أملاكا فرنسية دائما ، وقد أكدت هذا الرأي في تقريرها النهائي الذي قدمته إلى الحكومة وجاء فيه أن تحتفظ فرنسا بالجزائر وألا تبقى في المدن الساحلية فقط بل الواجب عليها جعل تلك المدن مراكز أساسية لامتداد الجيش بضرورات حملات عسكرية توسعية في داخل البلاد لإخضاع البلاد للسيطرة الفرنسية[1].

2-2-توزيع المهام:

تم الاتفاق على توزيع المهام بين أعضائها حسب طبيعة تخصصاتهم، حتى تكون للعمل المنجز جدوى وفائدة، وهذا التقسيم كان في جلسة 06 سبتمبر، حيث كانت الجلسة برئاسة بوني وحضور جميع الأعضاء، إضافة لذلك تم تعين السيد بسكاتوري أمينا للجنة بإجماع الأعضاء، ثم قرأت التعليمات الحكومية من طرف أمين اللجنة. التعليمات التي تمت قراءتها سلمت في وقت سابق إلى رئيس اللجنة السيد بوني من طرف وزير الحربية، هذه التعليمات كانت تدور حول تنوير الحكومة بالوضع في الجزائر،والتعاون مع الإدارة وتنوير الرأي العام الفرنسي بمصالح البلد الكبرى، والتي أدت بفرنسا إلى احتلال الجزائر، في نهاية هذه الجلسة طلب أعضاء اللجنة أن يمنح لهم الوقت الكافي حتى يتسنى لهم زيارة المناطق المحتلة والاحتكاك بمن هم على دراية بالشأن الجزائري، قبل الشروع أو الخوض في أي مسألة من المسائل المدرجة في تعليمات الحكومة.

لكن ما لاحظته في التعليمات أنها لم تشر إلى الأخذ بيد الجزائريين أو إيجاد آلية تمكنهم من استرجاع حقوقهم ونحن نعلم عدد التظلمات التي رفعت إلى الملك وحتى إلى وزير الحربية، إنما تكلمت التعليمات على كيفية توظيف الجزائريين خدمة للمشروع الاحتلالي وحتى لا يقفون حاجزا أمامه.وهذا

[1] المرجع السابق. ص 113.

يسقط فرضية أن اللجنة قامت تحت الضغط الذي مارسه الجزائريين.وإنما التحرك الجزائري تقاطع مع المصالح الفرنسية.

أما فيما يخص توزيع المهام قد كان على النحو التالي:

الجنرال بوني bonnet أسندت إليه المسائل العسكرية،الجنرال مونفور Montfortأسندت له المسائل المتعلقة بالطرق والقناطر.السيد ديفال دالي Dally Duval أسندت له المسائل المتعلقة بالبحرية،السيد لورانس Laurence أسندت له المسائل المتعلقة بالإدارة والتشريع والقضاء، السيد دوبيرسار dauberssart أسندت له المسائل المتعلقة بالماليـة الضرائب والعقارات، السيد لابنسونير pinsonnière la deأسندت له المسألة المتعلقة بالزراعة واستغلال الأراضي،السيد رينار raynardأسندت له المسألة المتعلقة بالتجارة والصناعة [1] والجمارك .ومن هنا أنه لم يترك المجال للصدفة وتم ضبط كل شيء .

2-3-برنامج وتعليمات اللجنة :

مجئ اللجنة إلى الجزائر لم يكن اعتباطيا فكل الأمور كانت تدفع إلى نتيجة مسبقة وهي الاحتفاظ بالجزائر وإسكات المعارضة التي كانت تناور من خلال المسألة الجزائرية قصد التموقع سياسيا وللضغط على الحكومة وتحقيق مصلحة الطبقة البرجوازية.

كانت اللجنة مزودة بتعليمات من طرف الحكومة،والتي كانت بمثابة خريطة طريق لها للعمل وفقها، حيث اعتبرت المهمة المناطة باللجنة ممثلة في هدفين هما التحضير لحلول أساسية مرتبطة باحتلال الجزائر والوقوف على الوضعية الحالية للجزائر.

هذه المهمة الموكلة إلى اللجنة تزامنت مع تصعيد على الحكومة من طرف المعارضة في البرلمان والصحافة والتشكيك في جدوى احتفاظ فرنسا بالجزائر، وستكون هذه النقطة موضوع الدراسة الأساسي، إضافة إلى البحث في ايجابيات الاحتلال والعراقيل التي يطرحها على المستوى العسكري،

[1] نفسه . ص 98.

كذلك إمكانية استغلالها كمستعرة إلى جانب ذلك هل بمقدور فرنسا الاستمرار في الجزائر مع تشكيل مؤسسات دائمة وما هو النظام الذي يجب أن يتبع [1].أما فيما يخص السياسة مع الجزائريين فكان على اللجنة أن تجيب على فرضية القضاء عليهم أي فيما يخص القبائل وطرد سكان المدن وإحلال الأوربيين مكان المسلمين، أو أمكانية الاستفادة منهم ودمجهم في المؤسسات، كذلك كان عليها البحث في الإجراء الواجب إتباعه معهم مع الأخذ بعين الاعتبار اختلافهم العرقي بين عرب، مورسكين، أتراك، قبائل، كذلك حتى من حيث التصنيف الجغرافي سكان المدن، سكان السهل، سكان الجبال .إضافة إلى هذا كان على اللجنة أن تنظر إلى وضع السكان الجزائريين من خلال معاهدة الاستسلام 1830/07/05م.

أما فيما يخص الإدارة كان عليها أن تنظر في طبيعة الإدارة المناسبة للاحتلال وما هي العراقيل التي يجب تجاوزها، كذلك الوسائل الزراعية فيما يخص عملية التطهير، وما هي الوسيلة لرفع عدد الأوربيين في الجزائر والإجراءات والتحفيزات الواجب اتخاذها لربطهم بالجزائر وتوفير الحماية لهم، هل تكون التشجيعات للوكالات والأشخاص الذين يستصلحون الأراضي ولاستغلال الموارد من خلال أعمال التجفيف، تهيئة الطرق والموانئ، والوسائل الزراعية، كذلك استغلال ونقل المحاصيل، وأخذ هذه الأعمال كخطوة أولى للتعمير وما هي أهمها وماذا يجني الاحتلال من وراء الوكالات التعميرية.

التعليمات كذلك تطرقت إلى الجانب التجاري حيث كان على اللجنة أن تجيب هل يمكن رؤية منتوجا في الجزائر مع دعمه، مقابل ذلك يتم التضييق على المنتوج الأجنبي،وماهي المنتوجات التي تتناسب معها. أما فيما يخص الجزائر كمستعمرة طلب من اللجنة البحث عن الوسائل المناسبة لتسريع نموها من خلال النظر في تسهيل المعاملة وهل تجعل التجارة حرة أم تفرض ضرائب متوازنة مع تخفيف التكاليف وإيجاد ضرائب مباشرة على كل ما هو موجود، وتطبيق المكوس وضرائب على السكن

[1] بوعزة بوضرساية. المرجع السابق. ص 79.

والأراضي. إضافة إلى ذلك كان عليها التدقيق حول مسألة العائدات العامة والملاحة الفرنسية وأهمية صيد المرجان،كذلك الإجراءات التي تؤخذ من أجل معاملة تفضيلية للتجار الفرنسيين [1].

التعليمات المتعلقة بالإدارة تمحورت حول التنظيمات المناسبة وحول طبيعة النظام الذي يجب أن يتبع، هل هو النظام العسكري أو النظام المدني، أو الجمع بينهما وفي يد من تكون السلطة[2] .

التعليمات تطرقت إلى المجلس الإداري الذي يهتم بالشؤون الإدارية والمالية و الى تشكيلته الحالية هل هي مناسبة، والى توزيع المهام هل هي متوازنة وكافية. أما مختلف المصالح المدنية هل تستمر ممركزة بالجزائر، وهل الاستقلاليـة تتناسب مع الوحدة والمبدأ كذلك هل تمركز الهيأت يتناسب ويساعد على عملية التنفيذ وينسجم مع السلطات العليا لكل هيئة، وما هي المصالح التي تفتقد إليها الجزائر وتلزم في عملية التسيير الإداري. أما فيما يخص الإدارة البلدية هل توكل لمندوبين قضاة أم لمجلس بلدي وهل تخصص لهذه المجالس عائدات مالية وتترك للمجلس حرية التصرف فيها.

في الجانب المالي هل مصالح الجمارك والضرائب التي تكونت هي كافية أم يجب أن تضاف لها أخرى. اللجنة كانت مطالبة أيضا برصد حالة الاحتلال في جانبه السياسي والعسكري، ماذا حقق وأين مكمن العجز. كذلك إلى المجهود الذي تحقق من خلال إخضاع القبائل وتعامل سلطة الاحتلال مع الجزائريين والأجانب إضافة إلى الفرنسيين والبحث في احتياجات المصالح الادخارية ماتعلق بالثكنات، سكنات الضباط و المؤونة.

عملية التقصي كانت تدفع باللجنة إلى رصد حال التجارة البينية أوربيا وعلى مستوى الجزائر، كذلك حالة المنشآت والأوضاع في كل من عنابة ومتيجة، وأخيرا ماذا يتوجب للسيطرة الكاملة

[1] La commission d'Afrique .procès-verbaux. V2.1834 : P4.

[2] الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية،مذكرة ماجستير تاريخ معاصر-2009-ص99.

من خلال التعليمات نرى أن الحكومة قررت الاحتلال الدائم والتطوير السريع [1].ومن جهة أخرى كانت مصلحة الجزائريين وشكاويهم خارج اهتماماتها من خلال تصريح بيسكاتوري في جريدة أخبار الجزائر.

2-4-الجلسات والمسائل المناقشة :

بعد العودة إلى الجزائر من الزيارات التي قادتها إلى المناطق المحتلة، كانت هناك جلسات بين أعضاء اللجنة لطرح قضايا تدخل ضمن عمل اللجنة، ويتم التداول فيما بينهم والخروج برأي فيها. ففي 23 أكتوبر عقدت اللجنة جلسة عمل وفي 24 أكتوبر وجلسات أخرى بلغت 30 جلسة وفي كل جلسة كانت تناقش أحد المسائل المدرجة وتستمع إلى التقارير التي أعدها أعضائها كل حسب اختصاصه .

الجلسات التمهيدية :

على رأس هذه الجلسات جلسة 24 أكتوبر،هذه الجلسة اجتمعت بكامل الأعضاء وقدتم تكليف أحد الأعضاء باستنباط أسئلة من التعليمات التي مدتها بها الحكومة، حتى تكون أسئلة محددة وواضحة يتم الإجابة عنها .وقد جرى نقاش حول هذه التعليمات.

حيث رأى البعض فيها عدم الإلزامية وإنما التوضيح للعمل الواجب انجازه، كما اعتبرت قاعدة لبناء تصورات اللجنة، كما رأت اللجنة أن عملها هذا ليس من وراءه محاكمة ما هو قائم وإنما إيجاد السبل الكفيلة لتقويمه. وأن الهدف الحقيقي هو تكوين محضر تقصي وجمع أكبر قدر من المعلومات لما حدث والإعداد لتصور مستقبلي مع الوسائل الكفيلة بذلك[2] .

كما توصل الأعضاء أن العمل الذي سينجز سيكون عملا كاملا وليس عملا تحضيريا تعود به اللجنة إلى فرنسا. وان كل عضو يقدم وجهة نظره وما توصل إليه ويتم مناقشتها، وفي الأخير تصاغ

[1] شارل أندري جوليان. المرجع السابق. ص 193.

[2] La commission d'Afrique: P6.

الآراء بموافقة جميع الأعضاء وأن القضية الأساسية التي يجب النظر فيها هي الاحتفاظ بالجزائر. أما القضايا الأخرى هي قضايا ثانوية[1].

الجلسة الأخرى هي جلسة 25 أكتوبر هذه الجلسة كانت بحضور جميع الأعضاء وتم فيها الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، وكانت ثمانية دارت حول المزايا والأعباء لاحتلال الجزائر حيث كانت متقاربة فيما بينها وقد اجتمعت الوجهات على مجموعة من النقاط هي أن احتلال الجزائر كان بدافع الانتقام[2]، وفي رأي أن الانتقام كان من البحرية الجزائرية التي تصدرت الجهاد البحري مع الإخوة بربروس[3]. ذلك مع التحرشات الإسبانية والبرتغالية بعد سقوط الأندلس 1492 م ، وأضحت الجزائر تسيطر على البحر الأبيض المتوسط حتى مطلع القرن 19 ملزمة الدول الأوربية التقرب منها حفاظا على مصالحها التجارية،كما رأت اللجنة أن فرنسا عاجزة عن احتلال الجزائر ولم يكن بمقدورها سوى احتلال المدن بعد مرور ثلاث سنوات وهذا يظهر أيضا من خلال حصار المقاومين الجزائريين لها سواء المقاومة في متيجة أو مقاومة الأمير عبد القادر [4] ، و مقامة أحمد باي الذي لم تستطع فرنسا في الغرب والذي امتد سلطانه إلى المدية وملیانة افتكاك قسنطينة منه إلا في سنة 1837 ،كما أنها ترى في العمل العسكري وسيلة لاسترجاع هيبتها، وترى اللجنة أن نفقات الاحتلال مكلفة خاصة مع 30 ألف جندي و 03 ألاف عامل، كما أن بإمكان فرنسا أن تستخلص من الجزائر عائدات مقابل النفقات وامتيازات أخرى شريطة توسيع مجال الاحتلال، ولتحقيق ذلك وحتى تكون السيطرة. رأت أن فرنسا مطالبة بالسيطرة على البليدة، القليعة، الحميز وبذلك تكون السيطرة على سهل المتيجة.كما رأت اللجنة أن هناك مزايا متعددة على أكثر من صعيد، خاصة للمعمرين، وأن المنتوج الجزائري لاينافس المنتوج الفرنسي بل يكمله، خاصة القطن، السكر، التبغ، الزيت، كما تمكن السيطرة على 200 نقطة على الساحل الاستغناء عن الأمم

[1] Ibid: P8.

[2] Ibid:.p24.

[3] علي عبد القادر حلمي. المرجع السابق. ص 330.

[4] بوعزة وآخرون. المرجع السابق. ص 76 – 77.

الأخرى،وان الموانئ المحتلة تعطي فائدة كبرى في حالة السلم على المستوى التجاري كما أنها من حيث النقل غير مكلفة وتفتح لفرنسا أفاق واسعة نحو إفريقيا[1].

إلى جانب المزايا على المستوى المتوسطي من خلال تنشيط عملية المبيعات المبادلات، وأنها تعتبر سوق أمام المنتوج الفرنسي حيث تمكن من الثراء العام، وأنها تقدم لفرنسا أكثر ما تقدمه أمريكا الشمالية لبريطانيا. وأن هذا الموقع يمكن فرنسا من منافسة بريطانيا ويوسع مجالها الحيوي خاصة أن بريطانيا تسيطر على طريق مصر والبوسفور والطريق إلى أسيا .كذلك وجهات النظر أكدت أن الاحتلال يفتح أفاق نحو قسنطينة والمقصود بقسنطينة هنا .الإقليم، والمغرب، وبهذا تصبح الجزائر أغنى المستعمرات الفرنسية.كما ألحت وجهات النظر على أن تكون المناطق المحتلة في مأمن من هجمات الجزائريين، والعمل على إيجاد وسائل للتأثير عليهم وتوفير الحماية للمعمرين،كما رأى أعضاء اللجنة أن الاعتماد على بعض الفئات يضر بالمصالح الفرنسية خاصة في الجانب المادي،ويقصد بها الفئات السلبية وفي نظري أن جل من جاء إلى الجزائر إما مغامر أو مقامر ،لأن العاقل لا يمكنه أخذ مكان وممتلكات غيره بالطريقة تلك.وأن بعض الفئات لم تألف النظام. كما رأت أن المستقبل غير واضح في حالة الحرب والتخوف هو من الجانب البريطاني عندما تكون فرنسا مرغمة على تسيير جيوشها إلى أوربا، وبهذا تكون عاجزة على الاحتفاظ به في الجزائر [2]. نقطة أخرى أثريت هي هل الحكومة قادرة على التخلي عن الجزائر تاركة المجال لقوة أجنبية لتحل محلها أو قيام حكم إسلامي بدلها. ورأت ضرورة اختيار الرجل المناسب ليقوم بالمهام الموكلة لإدارة الاحتلال. وتقديم التسهيلات والتشجيعات للمعمرين الوافدين إلى الجزائر.

أخيرا أجمعت وجهات النظر على الاحتفاظ بالجزائر.وبهذا تقاطعت الآراء وهو ما كانت الحكومة تسعى إليه[3].

[1] Ibid.p12.

[2] نصر الدين سعيدوني. **معركة نافرين 1827**. المرجع السابق ص 80.

[3] أبو القاسم سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**. المرجع السابق ص 97 – 98.

3-التقارير خرجت بها اللجنة الأفريقية:

خرجت اللجنة الإفريقية بمجموعة من التقارير وقد تكلف كل عضو بتقرير معين. شملت الميادين التي تركز عليها فرنسا في احتلال الجزائر و كانت حول الوضع العسكري، البحرية ،الأشغال العمومية ،الاحتلال والاحتلال والمسألة الفلاحية وعليه كانت على النحو التالي:

3-1- التقرير العسكري :

خلص هدا التقرير الذي كان من طرف رئيس اللجنة الجنرال بوني إلى مجموعة من الملاحظات و التوصيات التي يتوجب على الحكومة أخذها بعين الاعتبار .

رأى أن الجزائر تعطي لفرنسا مزايا كبرى من أماكن محصنة يبلغ عددها 180 نقطة على طول الساحل عنابة،بجاية ،الجزائر ،مستغانم ،أرزيو ،وهران ،المرسى الكبير خصيصا أنها تقابل جبل طارق وهذا ما يمكن فرنسا من السيطرة على جزء كبير من أوربا وعلى شمال إفريقيا،ومنافسة بريطانيا كما تعتبر مدرسة لتكوين الضباط والجنود البالغ عددهم 29ألف، إلا أن التقرير سجل أن التأثير ينحصر على المدن ومنطقة ضيقة ولا يمكن من التواصل بين المراكز إلا عن طريق النجدة البحرية. وخلصت أن العجز المسجل بالنسبة للنتائج مرده قصر مدة القادة العامون الذين كانوا على رأس القيادة العسكرية وأن الجانب العسكري ليس هو الامتياز الوحيد[1] .

أما اقتراحاتها تمثلت في التأكيد على أمن المتيجة، ومن أجل ذلك يجب السيطرة على البليدة والقليعة وربطهم بالدويرة ,أما في بونة يكفي السيطرة على سيدي دندن للتمكن من سهل السيبوس حتى المفرق وتنصيب ثكنة ثانية ضرورة بالقرب من البحيرة الكبيرة، ويتم الربط بينهما. أما بوهران جاء في التقرير أن الأوضاع محصنة وأرجع ذلك إلى ما قام به الأسبان، إلا أنه يرى الحامية لا تكفي بسبب خروج الجيش إلى مستغانم وآرزيو، مما يجعل العدد ليس بمقدوره التصدي لأي طارئ،أثنى التقرير على المنطقة الغربية حيث اعتبرها من أغنى المناطق في الجزائر، إلا إنها تحت سيطرة عبد القادر

[1] بوعزة وآخرون. المرجع السابق. ص 77.

وكان يعني به الأمير عبد القادر. وأشار إلى رغبة الجنرال ديميشال الذي كان على رأس وهران بغرب الجزائر العمل على احتلال معسكر وتلمسان[1] .

بالنسبة إلى بجاية فهي محصنة من البحر، أما برا فهي عرضة للهجمات وتحتاج إلى حامية بها 03 ألاف جندي و400 من الأحصنة.بجاية لم تكن كأولوية مثل باقي المناطق لا بالنسبة للقادة العامون ولا بالنسبة الى اللجنة لذلك من خلال التقارير والمحاضر كانت المخصصات بالنسبة للإنفاق والجند تأتي في الأخير .

أما الجزائر ،وهران ،بونة تحتاج إلى عدد معتبر من الجيش مع إعادة هيكلته على أسس جديدة. كما يجب إعطاء صلاحيات واسعة للجنرالات واختيار الرجال الأكفاء وعدم اعتبار المجيء إلى الجزائر كعقوبة للجنود. كما رأت اللجنة أن المدن المحتلة عدا الجزائر لاتحوي المرافق و لا تلبي رغبات الجيش مما دفع بالجيش إلى استعمال المساجد والملكيات الخاصة حتى وان كانت غير صحية .

رأت جو وهران وعنابة أحسن، كما رأت حالة الجيش العامة في تدهور وحالته النفسية سيئة بسب عدد الوفيات التي وصلت 5860 جندي و حوالي 8ألاف دخلوا المستشفى وبما أن مدة لخدمة 7 سنوات يمكن فقدان 12 ألف جندي إضافة إلى الجنود المسرحين مما سينزل العدد إلى ثلث 40 ألف[2] .كل هذه الأوضاع تدعو إلى التململ وطلب العودة إلى فرنسا. أما بالنسبة للنقل هو ضرورة إلا أنه يسجل نقصا، هذا ما يزيد الأعباء كما سجلت اللجنة استعانة الحكومة بتونس بشرائها سنة 1832 أحصنة لفائدة الجيش،أما التغذية رأت بأنها جيدة حتى نوعية الفرينة المستعملة تطرقت لها اللجنة، كما تمت الإشارة إلى الخيالة الذين تم اعتمادهم الخدمات التي قدموها إلى الاحتلال تحت إمرة الرائد ماري والجنرال ايزر و تنصيب قادة على رأسهم يحسنون العربية هم ،ماري، دفيفي،لامورسيار،دالكومبر[3].

[1] بشير كاشة الفرحي. **مختصر ووقائع وأحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر**. المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع. 2007. ص40.

[2] Ibid: P8.

[3] شارل أندري جوليان. المرجع السابق. ص 561 – 572.

وأشارت اللجنة إلى حامية مستغانم التركية التي حولت إلى وهران وهم ضمن الخيالة التي تجوب السهل. كما كانت لها اقتراحات بالنسبة لبعض الشخصيات منهم لاموريسيار الذي كان على رأس المكاتب العربية وحقق بها نتائج وتمت تنحيته. طالبت اللجنة بإعادته على رأسها،كذلك بالنسبة للرقيب فارجي من كان على رأس فيلق الزواف والذي استقر وسط قبيلة بني خليل طالبت بترقيته إلى رتبة ضابط . أخيرا رأت اللجنة أن الاحتلال مكلف لفرنسا كثيرا لكن مع المزايا التي يقدمها يجب أن تحتفظ بالجزائر وعلى الحكومة إعلام الفرنسيين بمصالح فرنسا في ذلك.

3-2-تقرير الأشغال العمومية:

كان هذا التقرير من طرف الجنرال مونفور،حيث أجاب التقرير على مجموعة من الأسئلة حول الأشغال ذات الأولوية العاجلة المتعلقة بمؤسسات الجيش وتقويتها من هجمات الجزائريين، كذلك فتح الطرق أو إعادة تهيئة الموجودة حتى يتسنى التواصل بين المراكز وتأمينها من أي خطر بحري أو بري، كما جاء التقرير متضمنا لما أنجز خلال الفترة السابقة وما يجب انجازه مستقبلا .

بدأ بالجزائر حصر الانجازات العسكرية بتكلفة 2 مليون فرنك حتى نهاية 1833 تمثلت في ايواء1000 رجل 2000 حصان ومصاريف المستشفيات ل 3 ألاف مريض وخدمات 20ألف عسكري[1] .

أما الأعمال المدنية والبحرية تمثلت في الطرق الشوارع، تحويل المساجد إلى كنائس، خاصة تهيئة المرفأ بكلفة 900 ألف فرنك. كما كانت هناك تقديرات لانجاز بعض المشاريع حتى يتسنى التقدم نحو البليدة وتأمين العاصمة، ممثلة في فتح الطريق نحو القليعة والبليدة ومخيم في الدويرة، الحميز، واد جر بتكلفة 1،380 مليون فرنك والقيام بتقوية الحصون وأعمال على مستوى الميناء، تكلفة هذه الأعمال العسكرية والمدنية 14،920 مليون فرنك عنابة الأعمال التي تمت في المجال العسكري

[1]Ibid .P1.

كلفت 388 ألف ف والمدنية 53 ألـف ف أما ما يجب القيام بها عسكريا 3 مليون 560 ف والمدنية 810 ألف ف وبهذا تكون تكلفة الأعمال 370،4 مليون ف[1] .

فيما يخص وهران الأعمال التي تمت عسكريا كلفت 348 ألف ف، ومدنيا 100 ألف ف والتي يجب انجازها تكلف 5،560مليون ف بجاية، أرزيو ومستغانم لم ترد بشأنهم أي اقتراحات، أعمال التجفيف بمتيجة تتطلب 08 سنوات حوالي 05 ألاف عامل و16مليون فرنك[2].

3-3-التقرير حول الاحتلال :

بالنسبة لإعداد هذا التقرير كان من طرف السيد دو لا بينسونيار جاء ليرد على أسئلة البرنامج والتعليمات وهو عبارة عن ملاحظات وحلول جاءت على النحو التالي :

كانت الملاحظة الأولى حول تراجع الإنتاج، وعن الأشخاص الذين كانت وجهتم أمريكا ، وجيء بهم إلى الجزائر ونظرا للظروف القاسية أصبحوا في تعداد الموتى [3]، و عن تحطيم المنتوجات والسرقة وحتى بيع الأبواب والنوافذ واغتصاب المساكن ومحاكمة من رفض الواقع المفروض والتعدي على رؤساء القبائل وعلى المبعوثين الذين لهم صفة التمثيل الدبلوماسي. أما أخلاقيا فهناك أثر سيء تركه المضاربون، وصحيا المناطق حارة والمعطيات الصحية جيدة رغم وجود مشاكل في كل من الجزائر و عنابة[4] .

أما السؤال الخاص بالصيغة التي تحتفظ بها الجزائر هل هي العسكرية أو الفلاحية التجارية، بالنسبة إلى الصفة العسكرية تقر اللجنة بسلبيتها لأنه حسب رأيها التأثير سوف يقتصر على الساحل فقط.

في النهاية أقرت اللجنة باحتلال الجزائر فلاحيا وتجاريا تحت الحماية العسكرية تعتبر كمحتلة عقابية فهذا يدفع إليها بأصحاب السوابق لذلك تم رفضه من طرف اللجنة لأنه سيزيد من الجريمة في فرنسا

[1] Ibid: P14.

[2] Ibid: P13.

[3] عمار هلال. **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة**. ديوان المطبوعات الجامعية . 1995. ص 66 – 67.

[4] شارل أندري جوليان. المرجع السابق. ص 212.

ذاتها رغبة من مرتكبيها في المجيء إلى الجزائر. كذلك اعتبرت الوافدين ممن لا يمتلك شيئا عائقا أمام الاحتلال وليس مصدر ازدهار، أيضا كان حكمها بالنسبة للجنود المسرحين والمتقاعدين، وعلى العكس من ذلك رأت في الأغنياء غير المزارعين أو المزارعين أصحاب رؤوس الأموال حتى القليلة منها عنصرا ايجابيا[1] .

الوكالات كانت نظرتها ايجابية بالنسبة إليها. أما الفرق العاملة طلبت إعفاءها من الخدمة العسكرية تشجيعا لها وسعيا للاستفادة منها لما لها من مردود فلاحي ودور في تأمين الأراضي والدفاع عنها .

رأت اللجنة في تقريرها هذا عدم مطالبة الوافدين بضمانات أخلاقية لعدم جدواها ولا مالية لعجزهم عن ذلك وهو حسب رأي إقرار منها أن من جاء إلى الجزائر ليس سوى قناصو الفرص واللصوص وكل من نستطيع أن نسقط عليه الأوصاف المشينة لأنه لايعقل أن يأتي من كان مستقر في بلده وله ارتباطات مهنية وعائلية، فمجيئه يعتبر من باب المغامرة والمقامرة. القضية الأخرى المعالجة في هذا التقرير هي المعاملة مع الجزائريين كيف هو موقفهم من الاستسلام هل تقبلوه، وسائر عليهم كما قبلت به السلطة التي كانت قائمة والممثلة في الداي. هل نعمل على طردهم ليحل محلهم الأوربيين أم يمكن الاستفادة منهم[2] .

وفي نفس التقرير رأت اللجنة أنه يجب استمالة العرب إلى الحضارة الغربية قبل محاولة السيطرة عليهم ظنا منها أن تبنيهم للحضارة سيدفعهم للتعايش مع الوافدين .كما سجلت ضعف الموقف الفرنسي حيث أضحى أضعف مما كان من البداية، وأن الأمور تتجاوزه. سجلت كذلك نفي الأتراك وبقاء القليل منهم فقط في عنابة ،مستغانم وهم متعاونون مع الاحتلال لكن حسب رأي أنه خضوع المضطر ويرجع لعدة اعتبارات وهي حاجتهم إلى مصدر ارتزاق وإنهم في الأصل يمتهنون الجندية ولا يعرفون غيرها، بالنسبة للسكان وقد وصفت الحضر بأنهم يعيشون على الماضي وهم متنورين عن

[1] صالح عباد. **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 – 1930**. د م ج. 1999 ص 13.

[2] مصطفى عبيد. **الجزائر في كتابات توماس إسماعيل أوربان. 1812 – 1884**. دراسة تاريخية تحليلية. (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الجزائر 2008. ص102.

الآخرين يحاولون الابتعاد،أما اليهود برأيها لا تعول عليهم المستعمرة ويمكن الاستفادة منهم في التجارة والترجمة، أما القبائل رأت اللجنة بأنهم لا يقبلون التحضر ويحبذون المكوث بجبالهم، أما العرب رأتهم يحسنون القراءة والكتابة لهم حضارتهم. يعتمدون في العيش على الحقول وقطعان الماشية يحسنون ركوب الخيل والقتال والمباغتة، الحرب هي حالة عادية بالنسبة لهم وللسيطرة عليهم يجب التقرب من زعمائهم. ورأت أنه للتقرب منهم يجب إتباع سياسة الهدايا التي لها مزايا كبرى .

فإنفاق مليون على أحسن الوجه أفضل من إنفاق 8 ملايين على 10 فيالق .أما بالنسبة للمؤسسات في الجزائر. يجب إعطاء بعض الصلاحيات للجنة الاحتلال والتقليل من عددها، وإعطائها مبادرة الاقتراح، هذه الاقتراحات التي يجب أن تتناسب وطبيعة كل هيئة .

بالنسبة للقضاء والإدارة التعليمات تكون قوية وبسيطة ولا يجب مراعاة أي أولوية في مجتمع لم يتشكل بعد إداريا، كما يجب تطبيق التشريعات الفرنسية والمقصود من هذه العبارة هو عدم السماح للأوربيين تطبيق قوانين بلدانهم الأصلية وهو تلميح للبريطانيين [1]. كذلك يجب العمل على التفرقة الطوعية والقصرية بالنسبة للجزائريين، وتستكمل عليها فرض السيادة وتنصيب قياد، أما بالنسبة إلى الأغا فيجب أن يكون فرنسيا، والاعتماد على بعض القبائل العربية، كذلك تطبيق نظام جمري يحمي المنتوج المحلي المصدر وتخفيضها على الواردات اللازمة وهذه الواردات لا يقصد بها الفرنسية .

المسألة الثانية في تقرير الاحتلال هي الجانب الزراعي وهي كيفية تشجيع المزارعين أصحاب رؤوس الأموال على المجيء بعد ترددهم، وقد تم التأكيد على الجانب الأمني.كما لاحظت اللجنة في تقريرها أيضا ثلاثة أشياء هي طبيعة الأرض ، ماذا تنتج هذه الأرض وما يمكن أنتاجه.

فوجدت أن الجزائر غنية وإنتاجها متنوع حيث يوجد بعنابة التين والزيتون كذلك بجاية بها سهل غني جدا، أما وهران لاحظت أن الأرض ثرية إلا أن النشاط محصور بين المدينة القديمة والجديدة. أما ما حقق الاحتلال في المجال الزراعي فإنها وجدت أنه أدخل مجموعة من المنتوجات مثل البطاطا، الذرة

[1] أرزقي شويتام. مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر. مجلة الدراسات التاريخية. العدد6 (1992). ص119 – 136.

وأدخل العلوم الفلاحية.رغم الثناء الذي طال المحتلة فإنهم توصلوا أن الجزائر لاتنتج بما فيه الكفاية وتدعو الى تشجيع المحاصيل الأوربية، زيادة على القطن، الزيتون وما ارتبط بالصناعة كذلك الخمور. ووجدت المشتلات وحديقة التجارب حيث تجمع المنتوجات التي تناسب الجزائر وتضعها تحت تصرف المعمرين حتى تكون لهم دراية بما يناسب المنطقة، هذه الحديقة التي مساحتها 5هكتارات تحوي 3 ألاف شجيرة من التوت، 376 ألف من الزيتون وتنتظر 7 مليار فسيلة أخرى تكلفتها 20 ألف فرنك[1] .

وهكذا تم هذا التقرير الذي هو آخر تقرير بالنسبة إلى اللجنة وعملها في الجزائر، والذي يكون قاعدة ترتكز عليه اللجنة الثانية، التي سوف تتشكل في باريس ويكون أعضاء هذه اللجنة الأولى من بين أعضائها .

[1] الطيب مختاري، المرجع السابق،ص120.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

اللجنة الافريقية الثانية و ردود الفعل

1. **اللجنة الافريقية الثانية و اهم القرارات.**
   - 1-1 تسمية اللجنة.
   - 1-2 الجلسات التنظيمية.
   - 1-3 الشخصيات الجزائرية التي استقبلتها اللجنة.
2. **دور المفكرين الجزائريين في اللجنة الافريقية**
   - 2-1 مذكرة حمدان بن عثمان خوجة.
   - 2-2 مذكرة احمد بوضربة.
   - 2-3 المواضيع المناقشة و اهم التقارير.
3. **موقف فرنسا من اللجنة و ردود الفعل.**
   - 3-1 الحاق الجزائر اداريا.
   - 3-2 سياسة فرنسا بعد 1934

1 – اللجنة الإفريقية الثانية وأهم القرارات:

1-1-تسمية اللجنة:

بعدما أتمت اللجنة الإفريقية الأولى عملها، والتي زارت لأجله الجزائر وتنقلت بين المناطق المحتلة و لخصته في مجموعة من المحاضر والتقارير مست مجموعة من الميادين، ولدى عودتها إلى فرنسا قدمته إلى الحكومة .

تقدم وزير الحربية إلى الملك بعد التقرير الذي رفعه الدوق دو دالمي مذكرا إياه باللجنة التي تشكلت في 07 جويلية 1833 لجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات وعزمه على تشكيل لجنة ثانية عند رجوع الأولى، ينضم إليها أعضاء اللجنة الأولى والتي باستطاعتها أن تستدعي من تراه مناسبا كما تسخر جميع الهيئات والوثائق لها.وصدر بذلك مرسوم ملكي محتويا تسمية أعضاء اللجنة والتي تألفت في 12 ديسمبر 1833 م الموافق 29 رجب 1249هـ .مشكلة من تسعة عشر عضوا من بينهم الأعضاء الثمانية الذين تقدموا في اللجنة الأولى إضافة إلى ثلاثة أعضاء من المجلس الفرنسي الأعلى منهم الدوق ديكاز الذي ترأس اللجنة وخمسة من مجلس النواب الفرنسي، منهم باسي وصاد المعاديين للاحتلال وأحد رؤساء المعسكر الملكي وقائد الأسطول البحري بتولون وأمين ومقتصد عسكري [1].

المادة الأولى :حملت تسمية الأعضاء:

الدوق ديكاز Decazes رئيسا اللجنة – الكونت قيمينو – Guilleminot الكونت بوني Bonet-الكونت دوبرسار Dhaubersart عضو اللجنة الأولى – البارون موني Mounier-دولبنسونيار Pinsonniere la de عضو اللجنة الأولى – لورانس Laurenceعضو اللجنة الأولى – بيسكاتوري Piscatory عضو اللجنة الأولى– رينار Reynardعضو اللجنة الأولى– ديشتال – Duchatel ديمون – Dumon باسي

[1] محمد بن عبد الكريم. حمدان خوجة. ص 207.

- Passyالكونت دوصاد - Sade de بود - Baude رنار - Bernad مونفور - Monfortالبارون فولون Volland المقتصد العسكري- ديفال دالي Dailly Duval عضو اللجنة الأولى.

1-2-الجلسات التنظيمية :

هي عبارة عن جلسات تمهيدية ،وضعت أسس العمل الذي ستنجزه اللجنة وبعض الأمور التنظيمية، امتدت من الجلسة الأولى التي كانت في 22 ديسمبر 1833 حتى الثامنة، تمت فيها قراءة التعليمات التي أعطيت للجنة الأولى، كذلك قراءة لوضعية الاحتلال في مارس 1833 أعدت من طرف مكاتب الحربية. كما تم تعين السيد بيسكاتوري أمينا للجنة خلال جلسة 05 جانفي وكان ذلك بالأغلبية وقد شغل نفس المنصب بالنسبة للجنة الأولى . في هذه الجلسات تم الاتفاق على طريقة وسير العمل، تقرر الاستماع لمحاضر اللجنة الأولى،ثم لمختلف التقارير الملحقة،ثم للملاحظات المقدمة من طرف اللجنة الأولى.في الجلسة الرابعة في 09 جانفي حصلت اللجنة على التقارير الملحقة بالمحاضر وضعها وزير الحربية تحت تصرفها .خلال الجلسة الثامنة والتي كانت في 13جانفي 1834م تم إتمام قراءة تقارير اللجنة الأولى وتم تحديد الموضوع الذي سيكون محل نقاش في الجلسة اللاحقة[1] .

1-3-الشخصيات الجزائرية التي استقبلتها اللجنة :

استقبلت اللجنة ثلاثة شخصيات وهم من حضر الجزائر وقد تصادف عمل اللجنة بوجودهم بفرنسا، وهم أحمد بوضربة ،حمدان بن أمين السكة ،حمدان بن عثمان خوجة وقد تعرض الثلاثة للنفي من الجزائر .عبروا عن أرائهم من الوجود الفرنسي،وحول العلاقات الجديدة بين مواطنيهم ، والملاحظ أن بوضربة كان أكثر ميلا إلى الفرنسيين بينما كان بن أمين السكة معتدلا .أما خوجة فان مشاعره المعادية للفرنسيين كانت واضحة .بالنسبة لبوضربة آراؤه تمحورت حول تطبيق فرنسا للقوة مع

[1] الطيب مختاري،المرجع السابق،ص148.

الجزائريين ومزجها مع اللين والاعتدال وبرأيه هي السياسة الوحيدة التي يرجى منها النتائج ورأى أن هناك تباين بن النمط التركي والفرنسي فيما يخص الإدارة[1].

انتقد بوضربة ممارسات الاحتلال وعدم ثباته على نهج واحد .كما نصح بتعين أغا فرنسي بدل أغا عربي على رأس القبائل الجزائرية حتى لا يدخلهم الشك إن هو دافع عنهم أمام السلطات الفرنسية .ويرى أن من ساند الاحتلال في البداية قد تخلى عنه، كذلك بالنسبة لمن رغب في التأييد، حث فرنسا على إعلان موقفها من القبائل كل حسب موقفه من الاحتلال، بالنسبة للضرائب رأى وجوب فرضها بعدالة[2]. أما للحلول التي يراها لتسهيل الاندماج ،هو السماح للعرب بالسكن إلى جوار المعمرين في قرى تبنى لهذا الغرض وتكون نافذة للاطلاع على حضارة الفرنسيين ،كما اقترح إنشاء جريدة لبث الفكر الفرنسي مع تجنبها الخوض في المسائل الدينية لأنه مدعاة لمعاداة الجزائريين لها ومما شجعه للتعويل على الجانب الفكري هو انتشار المدارس فبحسب رأيه هناك مدرستين في كل قرية .

وقف كذلك إلى جانب إنشاء فرقة الزواف .بالنسبة لليهود لم يأخذ موقف سلبي منهم لكن تصدرهم ليس على حساب العرب ، أعطى لفرنسا ضمانات بعدم قيام ثورة ضدهم ولاحظ أنه لا توجد لا في وهران ولا قسنطينة شخص بمقدوره تشكيل حكومة جزائرية تخشى منها فرنسا، وشكك في قدرات أحمد باي الذي أساء التصرف حسبه.وأعطى شبه حوصلة عن ممتلكات دار السلطان حيث تمتلك 13 مزرعة في المتيجة، وأن جل السهل ملكية لحضر الجزائر وأن الأراضي الشاسعة لا توجد إلا داخل الوطن كما أشار إلى قوة الأمير عبد القادر في وهران، وأن الساحل وحده غير كاف بل يجب السيطرة وإخضاع القبائل واستخلافهم تحت سلطتهم ،كما نصح باحتلال قسنطينة وتعيين حاكم فرنسي عليها مع الإعداد لذلك، بالنسبة للمساجد التي يسيطر عليها الفرنسيون دعا إلى

[1] أبو القاسم سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**. ص 116.
[2] مسعودة كرمية. المرجع السابق. ص 59 – 60.

إعادتها حتى تسترضي الجزائريين .تجاريا، طالب بحرية التجارة وأن تتعهد القبائل بحماية الطرق التجارية . طالب بأن يكون حرس وطني عماده الجزائريين[1].

الشخصية الثانية هي بن أمين السكة وهو من حضر الجزائر تولى منصب أغا العرب .حسب اللجنة هناك تشابه في الطرح بينه وبين بوضربة، يرى بن أمين السكة أن الواقع لا يعكس الزعم الفرنسي حول المهمة التي هم من أجلها في الجزائر فالممارسة تكرس العداء ولا تمكن الفرنسيين حتى من التنقل بحرية ،ورأى أولية الاعتماد على الجزائريين كجنود حتى تستكمل مهمتها ،طالب بأن يكون أغا العرب مسلما .أعاب على كل من بيرتيزين ودي روفيغو تملصهما من الوفاء بالعهود أشار أيضا إلى حادثة العوفية وقتل قائدي قبيلة السبت وبني خليل رغم الأمان الذي قدم لهما من دي روفيغو[2].

أما الشخصية الثالثة هي حمدان بن عثمان خوجة ويعتبر من الشخصيات الجزائرية التي لعبت دورا بارزا في الفترة الأولى للاحتلال .تم استقباله في الجلسة رقم 4 والتي كانت بتاريخ 23 جانفي . وجهت له اللجنة 13 سؤالا أخذت 03 صفحات، أعلمه رئيس اللجنة بعلمه بكتابه المرآة والذي لا يمكن للجنة التعليق عليه لأنه ليس من اختصاصها ،وأن الكتاب حسب رئيس اللجنة مجرد عموميات لا تستند على حقائق ،أما الشكاوي بالنسبة إليه تفصل فيها العدالة ،طمأنه كذلك على أن ما اشتكى منه سيجد الحل، مثل قضية المساجد التي ستعاد واحترام الأملاك ودفع الإيجارات ،كما رأى حمدان أن العدالة يستفيد منها أهل المدن أما سكان الأرياف حظهم منها ضئيل كما نفى استفادة فرنسا من خلال إحلالها للنظام الفرنسي بدل التركي وتظاهرها باحترام المعتقدات وحماية السكان .

رأى خوجة كذلك صعوبة إخضاع سكان المتيجة رغم المغريات التجارية بفتح الأسواق أمام منتوجاتهم أو جعل أغا برفقة فرق من الصبايحية كواسطة مع الفرنسيين،وأعطى حال بيان للوضع العسكري وقت دخول الفرنسيين وأن إمكانية التجنيد بمقدورها الوصول إلى 60 ألف جندي لكن تم

[1] محمد العربي زوبيري. **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. 1985. ص 193.
[2] بوعزة وآخرون. **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**.

الاكتفاء ب30 ألف وأنه أقدر من غيره على الإلمام بالمعلومات لكونه كان محل ثقة حسين باشا .كما ذكر برحلته إلى قسنطينة التي دامت 20 يوما كمبعوث لأحمد باي من طرف دورفيغو[1].

تكلم عن سهل المتيجة وقال أن أفضل المزارع هي ملك للدولة بنسبة الثلث والثلث الثاني لعرب المنطقة أما الثلث الأخير فهو لأهل مدينة الجزائر .فيما يخص التجارة القديمة مع السودان [2] ، قال أنها كانت عن طريق القوافل يتزعمها الأعراب وهم على مسافة 15 يوما من الجزائر (2)كما حذر من إحياء هذا الخط. لم نجد في محاضر الجلسات غير هؤلاء الشخصيات إلى جانب الكبابطي ،وحسب الأستاذ سعد الله من الممكن أن يحوي أرشيف اللجنة المخزون غيرهم [3].

2-دور المفكرين الجزائريين في اللجنة الإفريقية:

*مذكرة حمدان خوجة و بوضربة إلى اللجنة الإفريقية:

2-1- مذكرة حمدان خوجة:

تكلم في هذه المذكرة أن السبيل الوحيد لوصول اللجنة إلى الحقائق هو إيجاد مبادئ لتقصي الحقائق المجهولة والوصول إلى الحقائق،وطلب منها زيارة المناطق حتى تكون لها نظرة وافية أو تقوم بتفحص تقارير حيادية وذات مصداقية خاصة بالبدو والقبائل الذي يتعذر لقاؤهما لأنهم خارج السيطرة الفرنسية، وحسبه أن البدو والقبائل هما القاعدة الأساسية لكل ثروة، واستدل على ذلك أن فرنسا تزودت بالقمح من الجزائر أثناء الثورة والسنوات التي أعقبتها لأن فرنسا شهدت عشرية سوداء بدأت بالهجوم على سجن الباستيل حتى سيطرة نابوليون بونابرت على السلطة وتعطل فيها الاقتصاد لكن مع الاحتلال لما انقطع التواصل معهم فان الغلاء هو السمة الغالبة على المعيشة في الجزائر وعليهم يتوقف السلم والهدوء[4] .

[1] محمد العربي الزبيري. **مذكرات**. ص 34.
[2] الزبيري محمد العربي. **مدخل ’لى تاريخ المغرب العربي الحديث.** الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. ط2. 1985. ص 126.
[3] أبو القاسم سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**. ص 115.
[4] محمد العربي الزبيري. مذكرات. ص 148.

لقد ذكر أن الجزء الذي تمت زيارته لم تتوصل اللجنة التي زارت الجزائر من غوره، وهو لا يعكس حقيقة الواقع، وذكر أن الممارسة الفرنسية تؤدي إلى تصلب وعداء هؤلاء اتجاه الفرنسيين خاصة ما لحق بهم في حادثة العوفية وأن هذه الأعمال هي السمة الغالبة على تحركات الفرنسيين حيث ترسخ في أذهان الجزائريين أن الشغل الشاغل للفرنسيين هي إبادة العرب ،ورأى أن المدن لم يتمكن أصحابها من إبداء أرائهم بسبب التسلط الفرنسي . وقد عدد خمس مصادر بالنسبة للتقارير التي يعتد بها في تقصي الحقائق وهي تقارير السلطة نفسها ، تقارير المعمرين ،تقارير السلطة الإسلامية ممثلين في العلماء وأهل الفتوى وقال أن تقاريرهم لا يعتد بها لكونهم ضعاف،والى جانب ذلك تقارير سكان العاصمة[1] تقارير المنشورات التي أصدرت حول الجزائر والتي قدمت إلى اللجنة .

رأى ضرورة طرح التساؤلات والنظر في مصداقية التقارير حتى يتم الوصول إلى الحقيقية .خلص في مذكرته أن الممارسات الاستعمارية أرغمت أصحاب الثروة إلى الهجرة ولم يبق إلا الفقراء وهم تحت جبروت السلطة الفرنسية وقال أنها تبنت الشائعات والترويع وأسلوب الهدم والاغتصاب لتجريد الجزائريين من ممتلكاتهم لصالح الوافدين الأوربيين.مذكرا اللجنة أن النفور من الفرنسيين مرده إلى أربعة أسباب وهو الشعور بالاستعباد من أمة أجنبية استعملت القوة والتحايل أما السبب الثاني هو أن الفرنسيين مدفوعين بالتعصب الديني ،الثالث هو خوفهم الفقر نتيجة اغتصاب أملاكهم ،الرابع هو الأحداث التي وقعت في مدن مختلفة في حق الجزائريين.

ذكر أن الصنف الثالث الذي يشمل تقارير رجال القانون والقضاة والمفتين فان وظيفتهم تجعل منهم لا يخالفون السلطة الفرنسية، كذلك هو الشأن بالنسبة لأعضاء البلدية .بالنسبة لتقارير بعض الجزائريين لتصبح مصدر ثقة يجب أن يكونوا أحرارا ذوي وضع اجتماعي معروف، وألا يكونوا من المغامرين الذين تزودهم فرنسا بالمنح وممن أعمتهم المطامع ،كما قال في هذه المذكرة أن هناك من الجزائريين من لهم القدرة على تنوير اللجنة لكن ثقتهم ذهبت مع ذهاب الشكاوي التي لم تجد لها صدى، وإنهم استسلموا إلى إدارة القدر كما يوجد من الجزائريين من يجهل المؤسسات الفرنسية

[1] جمال قنان. **نصوص سياسية جزائرية في القرن 19. (1830 – 1914).** ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2007. ص 36.

وتركيبتها وقوانين وعادات المجتمع الفرنسي وهذا ما يمنعه من التواصل .بالنسبة للنشريات والتي قال أنني اطلعت عليها كلها، قال أنها جانبت الصواب لعدم إلمامهم بأغوار البلد ومعرفتهم به فتبقى سطحية. فمن الواجب أن تتم الدراسة على أسس صحيحة فقد رأى فيهم التطفل فبدل تشخيص الواقع ووضع اليـد على العراقيل إنهم يقترحون نظما لا تتماشى وطبيعة المجتمع الجزائري وقد طرح استفسارا ممثلا في رد أي شعب لو تمت معاملته مثلما عاملت فرنسا الجزائريين، وقام بسرد الأحداث متواترة التي ارتكبتها فرنسا في حق الجزائريين لم يتركوا أي مجال إلا وكانت بصمتهم عليه شاهدة ومشينة لا يقبلها لا العقل ولا الضمير وكانت عبارة عن ثلاثة عشر [1]، وفي نهاية المذكرة خلص إلى أن الجزائريين هم على درجة من الوعي والبصيرة بما يعملون وهم ينفون قرابتهم لكل من يتعامل مع الجيش الفرنسي .وبالنسبة له فان الخيار لفرنسا هو أن تنفي السكان جميعهم إلى الصحراء أن تماشى ذلك مع مبادئ فرنسا التحررية وحقوق الإنسان وإما انتخاب أمير محمدي يضمن مصالح فرنسا ورآه الاختيار الأمثل كما أعاب في نهاية المذكرة تصرفات القادة الفرنسيين الذين لم يحترموا لا معاهدة الاستسلام ولا قانون الحروب[2]، بذلك نجده ثائرا غير مؤمن بالتعاون بين الجزائريين والفرنسيين[3].

2-2-مذكرة أحمد بوضربة :

كانت مذكرته هي بغرض تحسين وضع بلاده وإراحة ضميره وخدمة للصالح العام ومقاربة بين المصالح الفرنسية ومصالح المعمرين، ومصالح الأهالي بما في ذلك سكان المدن والأرياف وقد حدد الأسس التي يراها تصب في ذلك متمنيا أن يكون أداة مساهمة في ذلك، حيث شخص المسألة الجزائرية في أربع نقاط وقال أنها لا تتوافق مع قناعاته وهي سياسة الاستيلاء، استعمال القوة، ونهب الأملاك ،النقطة الثانية المحافظة على بعض الموانئ كمراكز عسكرية، النقطة الثالثة هي التخلي ،النقطة

[1] [1] La commission d'Afrique P162-163
[2] Ibid: P165.
[3] خيثر عبد النور. منطلقات وأسس الحركة الوطنية 1830 – 1954. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية. 2007. ص 202.

الرابعة هي إقامة حكومة مركزية يشارك فيها الجزائريين ،أضاف إليها نقطة خامسة هي الحكم بالعدل ورآها الأنسب.مذكرته هي عبارة عن سبعة فصول :

الفصل الأول خصصه لإنشاء مجلس استعماري على رأسه والي عام يضاف له كاتب وعضو من المسلمين، مهمة المجلس تسيير شؤون الجزائر .

الفصل الثاني لتنظيم البلدية التي رأى تشكيلها من 05 أعضاء من المسلمين يتم اختيارهم من بين الأهالي المتصلين بالإدارة والموالين لفرنسا وثلاثة أعضاء من المعمرين و02 من اليهود[1] .

الفصل الثالث كان حول نظام البلدية الذي يتكفل بتسجيل المواليد والزواج والوفيات والتكفل بمشاغل السكان أما دخل البلدية فهو الرسوم المطبقة على المواد والمياه والعيون وضريبة تطبق على المنازل، أما النفقات تكون لعملية التنظيف ومراقبة الموازين والاعتناء بالمؤسسات ودفع أجور أطباء مصلحة الوفيات .

الفصل الرابع كان حول العدالة الذي أشار بتكوين مجلس ملكي يتكون من رئيس وقاضيان وقاضيان إضافيان ،كاتب ضبط ،حاجبان ،ثلاثة مترجمين ،وكيل الملك ونائب له .يعمل المجلس على النظر في القضايا المدنية والتجارية والإجرامية ويستأنف أحكام المحاكم المنتشرة عبر الإيالات .

الفصل الخامس كان يخص التنظيمات بالنسبة للداخل، ورأى تعين مديرا فرنسيا يكون له نائبان مسلمان ومجموعة من الموظفين، كما يلحق به ألف صبايحي يقوم بوظيفة الشرطة ويعمل على السيطرة على القبائل، كما تطرق في هذا الفصل في كيفية التعامل مع القبائل والضرائب التي تطبق عليها، مع منح امتيازات للقبائل التي تستسلم برفع الضرائب عنها بنسب متفاوتة من 01 %إلى 25 %كما ألح على إنشاء جريدة بالعربية توزع مجانا على جميع شيوخ القبائل [2].

[1] محمد العربي الزبيري. **مذكرات**. ص 175.
[2] الزبير سيف الإسلام. **تاريخ الصحافة في الجزائر**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1971. ص 151.

الفصل السادس تكلم فيه عن إدارة الأوقاف والمتمثلة في أملاك مكة والمدنية ،أملاك سبل الخيرات،أملاك الشرفاء،أملاك المساجد،أملاك الزوايا،أملاك بيت المال،أملاك المرابطين،أملاك الأندلسيين.

حيث رأى تعيين لجنة خيرية تشرف على هذه الأملاك وتكون مكونة من عشرة أعضاء مفتيان وثمانية من أعيان البلاد إضافة إلى محافظ الملك لمراقبة الصندوق المركزي. توجه هذه الأوقاف لخدمة المرضى ببناء مستشفين واحد للرجال وأخر للنساء، كما يتم الإنفاق على الأيتام وتزويجهم، الأرامل والمحتاجين، كما توجه البعض من عائداتها للاعتناء بعمارات الأوقاف .

خص الفصل السابع للميادين الإدارية المتفرقة التي وجب مراقبتها والتي تتمثل في الجمارك،الشرطة،أملاك الدولة ، المكوس ،الانضباط العسكري، وركز كثيرا على هيئة المترجمين التي حملها العيوب ،كما شدد على اختيار المعمرين الوافدين الى الجزائر كما حدد عدد الجيش بثمانية ألاف يتنازل العدد مع كل سنة حسبه إذا تم إتباع النصائح التي قدمها. وأن العدل والحرية والصبر والالتزام بالعهود وحدها كفيلة لإحكام السيطرة على الجزائر[1].

2-3-المواضيع المناقشة وأهم التقارير:

ناقشت اللجنة جملة من المواضيع في جلساتها التي تعد 50 وهي ذات صلة بالتواجد الفرنسي أو الاستغلال ، النظام الذي سيطبق ، العدالة ، الأملاك ، الجمارك ، العلاقة مع الجزائريين.

أما بالنسبة للتقارير فكانت هناك تقارير أولية ونأتي على ذكر بعض منها فنجد تقريرا حول المؤسسات الدينية حيث يعتبر مسألة حساسة فهي المقوم الأساسي للشخصية الجزائرية والتفريط فيه هو الاحتلال بعينه والتقرير هنا دار حول لمن توكل مهمة تسيير هذه المؤسسات [2] ، أيضا تقرير حول بيت المال وهنا أكد التقرير أن صاحب بيت المال يتم تعيينه من طرف الحاكم العام ويعمل علة

[1] خيثر عبد النور. المرجع السابق. ص 202.
[2] نصر الدين سعيدوني. **النظام المالي**. ص 47.

التسجيل اليومي لما يختص به في سجل يراقب من طرف عون رئيسي من الأملاك وتسييره يكون باقتطاع جزء من مداخيله.

هناك أيضا محاضر إضافية وهي عبارة عن أربعة أولها كانت 14 ماي وتحمل رقم 57 والرابعة بتاريخ 29ماي تحمل رقم 60 وقد دارت حول أعمال التحقيق خاصة المناطق القريبة حيث تنشط بمساهمة الملاك من خلال قيمة مالية [1].

أما عن التقارير الإضافية فهناك تقرير ما يحصل من العرب حيث أشار إلى حالة التردد التي تطبع عمل الإدارة وضعف الأداء وتقرير الاستسلام وكان في 12 جانفي وتقرير حول الأملاك المشغولة من الاحتلال وتقرير بيت المال وتقرير حول أوقاف مكة والمدينة وتقرير الأملاك العمومية [2].

التقرير النهائي :

حوصلة هذا العمل الذي قامت به اللجنة تقرير نهائي شمل تصورا لمستقبل الجزائر في ظل الاحتلال. حيث جاء على ذكر الأوضاع المعاشة في الجزائر بالنسبة لما حققه الاستعمار فوجد النتيجة سلبية، وأن هناك تردد ونفقات تصل إلى 60 مليون ف، وانتشار الوفيات والأمراض كما أن الجزائريين أخذوا صورة سيئة عن فرنسا .كما تطرق للظروف التي أوجبت تشكيل اللجنة الأولى وما قامت به. كذلك تطرق إلى اللجنة الثانية والخطوات التي قامت بها حيث اطلعت على الوثائق التي كانت بحوزة اللجنة الأولى ثم الاستماع إلى محاضر المداولات للجنة الأولى ثم الاستماع إلى الفرنسيين والجزائريين المتواجدين بباريس .بعد هذا تداولت حول المواضيع التي جاءت بها التعليمات وأن نتيجة هذه المداولات كانت في جزأين : الجزء الأول هو نقاش حول الاستمرار أو الانسحاب والنظام الذي يجب أن يتبع ،أما الجزء الثاني هو النظر في الإدارة المدنية ،العدالة ،المالية.

[1] Ibid: P12

[2] نصر الدين سعيدوني. موظفوا الدولة الجزائرية القرن 19. م . و. ف.م. 1987. ص22.

ملخص الجزء الأول:

رأت اللجنة أن التخلي عن احتلال الجزائر هو ضرب للأمة في شرفها وكرامتها والتضحية بمزايا تجارية وسياسية، وكانت الأغلبية 17 صوت مع الاحتفاظ مقابل 2 ضد الاحتفاظ بالجزائر .كما أقرت مبدأ ثلاثي يتلخص في الاحتفاظ بالمدن محصنة مع محيطها، حتى يتمكن الجيش من حمايتها مع توسيع السيطرة بكل الوسائل، كما تترك حاميات في المدن المحتلة [1] بالنسبة للجزائر ذكر التقرير أن عدد سكانها كان 40 ألف ساكن ونقص العدد مع الاحتلال إلى 25 ألف، منهم 4 ألاف مستوطن، رأت الاحتفاظ بها مع حماية الأوربيين ومستلزماتهم وممتلكاتهم، كذلك العمل على السيطرة على ممتلكات الحضر بطريقة التراضي، مع توفير 12 ألف جندي وفتح خط نحو البليدة للسيطرة على المنطقة واستمالة القبائل، ومن الأحسن عدم استعمال القوة ونفقة في حدود 3.15 مليون ف .

بالنسبة إلى عنابة أوصت باتخاذها كمركز تجاري وزراعي وجعلها نقطة انطلاق نحو الداخل، وقدرت نفقاتها بـ 5.4 مليون ف و4 ألاف جندي [2].

بجاية التقرير أقر حاجتها إلى 2000 جندي و 3 ملايين ف كما حثت على التفاوض مع طرف جزائري لإدارتها لصالح فرنسا .

بالنسبة لوهران فقد رأت اللجنة ضرورة الاحتفاظ بها الى جانب تسخير 3 ألاف جندي إضافة إلى مبلغ 4.3مليون ف.

مستغانم قالت أن العهد العثماني كان يكتفي بـ 200 جندي وكانت مع إخلائها وان أمكن وضعها تحت إدارة سلطة جزائرية تخدم فرنسا[3].

أما أرزيو قالت أن المصلحة التجارية مع تأمينها بتسخير سفينة حربية لها لحماية الحركة التجارية.

[1] Ibid: P15.
[2] La commission d'Afrique: P36.
[3] Ibid: P40

الجزء الثاني:

تنظيم الحكومة تم الاعتماد فيه على التشريعات التي كانت سنة 1825 و1827 وقانون 24 أفريل 1833 في مادته 64 التي تخول للملك حق التشريع بمراسيم، وبذلك تكون السلطة التشريعية في الجزائر من اختصاص الملك ،أما السلطة المدنية يتولاها الحاكم العام الذي يعينه الملك سواء من العسكريين والمدنين. مهمته تتمثل في توسيع سلطة الاحتلال على الجزائريين، مع توسيع العلاقات التجارية والزراعية والصناعية و إيجاد السلم واعتبار الحرب وسيلة وليست غاية .إضافة إلى ذلك يكون مع الحاكم العام مجلس يتشكل من كبار الموظفين، وفي بعض الحالات يكون رأي المجلس إجباري ،كما يكون القائد العام للجيش و مدير الإدارة. أما الملحقون الإداريون في المدن فهم تحت سلطة الحاكم العام يتواصلون معه عن طريق مفوضه، كذلك يكون مدير المالية يعمل بصفة ممركزة يراقب النفقات و المداخيل ويحضر الميزانية التي تناقش في المجلس، تكون السلطة العسكرية منفصلة عن السلطة المدنية ، كما يمكن للحاكم العام أن يخول لقائد الجيش بعض من صلاحياته .أما قادة المناطق يتواصلون بالحاكم العام مباشرة . سلطة الحاكم العام يتم تعديلها من طرف الملك، أما في حالة الطوارئ فله السلطة المطلقة.

التواصل بينه وبين باريس يكون عن طريق مدير المناطق المحتلة الذي يعمل إلى جانب رئيس المجلس[1].

أما العلاقة مع الجزائريين تكون عن طريق الأغا الذي هو شخصية جزائرية كما يمكن أن يكون فرنسيا. وكذلك يتم الاعتماد على بعض القبائل ومن يتم تجنيدهم سواء الزواف أو الأتراك أو من القبائل. كما يخصص 1مليون ف لاستمالة القبائل وتخصيص 26.147 مليون ف لسنة 1834 و27 مليون ف لسنة 1835[2].

[1] Ibid: P50.
[2] Ibid: P55.

وقد تلخص هذا التقرير في النقاط التالية :

1 - رأت أنه من شرف فرنسا ومصلحتها الاحتفاظ بالجزائر.

2 - الاحتفاظ بحقوق فرنسا وسيادتها على كامل الجزائر وتحديد الاحتلال في الوقت الراهن على كل من الجزائر وهران عنابة بجاية وما حول الجزائر وعنابة.

3 - بالنسبة للجزائر تكون حمايتها بخط من المراكز العسكرية تكون من الأطلس البليدي حتى القليعة ومن الجهة الأخرى لكاب ماتفو.

4 - بالنسبة لعنابة تكون محمية بخط دفاعي يمتد من بحيرة فزارة حتى لسيدي دندن ثم إلى المفرق.

5 - طبيعة الأعمال المنجزة بدافع التقوية أو التحصينات تكون من أجل حماية المدن والمراكز من هجمات الجزائريين .6-تحديد عدد الجنود في الجزائر بـ 21 ألف جندي بالنسبة للجزائر 12 ألف عنابة 4 ألاف وهران 3 ألاف بجاية ألفين جندي.

6 - الاستعانة بقوات من الأهالي كجنود إضافيين.

7 - بالنسبة للتشريع يكون بمراسيم ملكية يتم التداول عليها في المجلس الحكومي

8 - يكون هناك حاكم عام يجمع بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية صلاحياته تكون بأوامر ملكية تم التداول عليها في مجلس الحكومة كذلك بالنسبة للتعليمات.

9 - أوامر الملك للحاكم العام تتم عن طريق رئيس مجلس الحكومة أما بخصوص موظفي العدالة والمالية الحاكم العام يراسل مباشرة الوزارتين الوصيتين.

10 - مقر الحاكم العام يكون في الجزائر والقيادات المتواجدة في عنابة ووهران والمناطق الأخرى تكون تحت إمرته ومراسلاتها تكون معه .

11 - الإدارة المدنية تمارس تحت سلطة الحاكم العام من خلال الفروع الإدارية في الجزائر وعنابة، وهران، بجاية والمرسلات تكون معه .

12 - التنظيمات المعتمدة في فرنسا في تركيبة وتوزيع السلطة المدنية والسلطة العسكرية يجب أن تكون مرجع للاعتماد عليه في الهيكلة في الجزائر .

13 - الواجب الأول للحاكم العام هو ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات وحرية الأديان وحماية الزراعة والتجارة، ولا يستعمل القوة إلا في الحالات الضرورية ولا يتجاوز الخط المحدد للاحتلال إلا بأمر الملك.

14 - يعمل الحاكم العام على توسيع مجال السيادة على المناطق بالطرق المختلفة.

15 - من الواجب على الحاكم العام أن يكون بجانبه مجلس يتشكل من القائد العام للقوات ومدير الإدارة وأعلى رتبة في سلك القضاء والمقتصد العسكري ومدير المالية .

16 - يجب تخصيص اعتمادات للجزائر تشمل جميع النفقات.

3- موقف فرنسا من اللجنة و ردود الفعل

3-1 إلحاق الجزائر إداريا :

بعد إتمام اللجنة الإفريقية الثانية لعملها والتوصيات التي خرجت بها و على رأسها الاحتفاظ بالجزائر أصبح بمقدور الحكومة ان تتخذ إجراءات فيما يخص الجزائر.

حيث صدر الأمر الذي بدا معه عهد جديد بالنسبة للجزائر والذي كان بتاريخ 22 جويلية 1834 ليجعل من الجزائر مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحرب يديرها حاكم عام مدني و بهذا تم اقرار الحكم العسكري الذي امتد طوال الفترة الممتدة بين 1834 الى 1870 .هذا الحاكم سوف يكلف بالقيادة العسكرية و الادارة العليا و يمارسها بتفويض من الملك[1] .

لقد تم تحديد صلاحيات الحاكم العام في 01سبتمبر1834 اذ كلف بالدفاع الداخلي و الخارجي والإشراف على القوة العسكرية و إصدار الكتب السرية و العمل على ضبط العلاقات مع القبائل والبلدان المجاورة والإشراف على الإدارة كذلك يتولى ضبط الميزانية و تحديد المشاريع الكبرى اقتراح التنازلات على الأملاك العمومية و التصرف فيها و إضافة إلى ذلك مراقبة التعليم العمومي و

[1] شارل أندري جوليان. المرجع السابق. ص 202.

استخدام الصحافة مع مراقبة أعمال الشرطة العليا كذلك إصدار القوانين و الأوامر و القرارات و البعث بمراسلات رؤساء المصالح إلى وزير الحربية مرفوقة بملاحظاته و يحضر للمجلس مشاريع الأوامر التي يتطلبها وضع البلاد كما يعمل على تنفيذ الإحكام التي هي عبارة عن مشاريع قوانين في الحالات الاستثنائية[1] .

مع هذه الصلاحيات نجد الحاكم العام يجمع بين السلطة التنفيذية وحتى التشريعية التي سيصبح الاستثناء هو القاعدة

احتكاما إلى القانون في 24ا فريل1833 والذي ميز بين مجموعتين من المستعمرات الفرنسية و الذي يعتبر الإطار المحدد لطبيعة المستعمرات حيث اوجد مجموعتين كل منها لها شخصيتها القانونية .

كانت هناك مجموعة يكون التشريع فيها بمقتضى ثلاثة مصادر وهي القوانين ،الأوامر،مراسيم المجلس الاستعماري .أما المجموعة الثانية التي يكون التشريع فيها بموجب الأوامر الصادرة عن الملك وكانت الجزائر من هذه المجموعة الأخيرة ،بهذا أصبح الملك هو مصدر التشريع في الجزائر كما خول للحاكم العام البعض من صلاحياته في الظروف الاستثنائية . كان أول حاكم عام يتم تعينه على رأس الجزائر هو دروي دارلون وكان وصوله إلى الجزائر إلى جانب كبار الموظفين في أواخر سبتمبر 1834 [2] .

أما بالنسبة إلى تحديد المهام كانت مع قرار وزير الحربية في 01 سبتمبر الذي حدد مهام الحاكم العام كونه يخضع إلى سلطته المباشرة . أما وظائف الإشراف الإداري والمدني والنيابة العامة ضبطها الأمر المؤرخ في 22 جويلية الذي أعلن عن إحداثها، أما قرار الحاكم العام في 20 أكتوبر فوزع المهام بين هؤلاء الموظفين وتمثلت فيما يلي : 1- المشرف الإداري الذي يقوم بالإشراف على أقسام الإدارة المدنية ماعدا السلطة على الأملاك العمومية وقد دخل تحت إشرافه مدير المالية سنة 1836 .

1شارل أندري جوليان.المرجع السابق.ص. 204
[2] 2 نفسه. ص 209.

2- مدير المالية يشرف على الإدارة الإقليمية والبلدية وعملية الاستعمار ،الأشغال العمومية والتعليم العمومي وهو الأمر بالصرف لجميع النفقات العمومية غير العسكرية.

3- المشرفان الإداريان بالنيابة يقيمان بكل من وهران وعنابة وهما تحت وصاية مدير المالية .

4- المحافظان المدنيان يشرفان على المصالح الإدارية في بجاية ومستغانم [1] .

وبهذا تكون الإدارة البلدية لمدينة الجزائر ،وهران،عنابة،تحت إشراف المشرف الإداري المدني والمشرفين الإداريين بالنيابة وهم بدورهم يشرفون على الهيئة البلدية.

بتاريخ 18 نوفمبر 1834 حددت تركيبة المجلس البلدي الذي تشكل في 01 سبتمبر حيث عدد أعضائه 19 عضو 10 فرنسيين ، 06 جزائريين ، 03 يهود، نواب رئيس المجلس ثلاثة ،فرنسي، جزائري،يهودي، أما وظيفة الهيئة البلدية هي كل ما يتعلق بالحالة المدنية والوظائف المتصلة بالبلدية والشرطة المفوضة لهم .رئيس بلدية الجزائر يعينه وزير الحربية والحاكم العام يعين رؤوساء البلديات الأخرى إلى جانب المستشارين. مداخيل البلدية كانت من الضرائب المفروضة ،بالنسبة للنفقات تتمثل في رواتب رئيس البلدية والنواب والإشراف على منابع المياه تقسيم الصلاحيات ،كما هو معمول به بفرنسا وفق القانون الصادر في 21 مارس 1831 م.

أما الميزانية يتداول عليها أعضاء المجلس البلدي وتراجع من المجلس الإداري ثم تثبت من الحاكم العام.وفي 22 أفريل 1835 قسم فحص الجزائر إلى 09 بلديات ريفية اضيفت له خمسة أخرى في 23 ماي.[2]

القرار الثاني والذي كان في 23 أفريل 1834جعل على رأس كل بلدية ريفية رئيسا فرنسيا ونائبين له احدهما جزائريا، وتتمثل مهامهم في مسك السجلات والشرطة وما يتعلق بالأمور الإدارية، والمجلس يتداول في جميع الأمور المتعلقة بالبلدية.كما أقر الحاكم العام في 29 أفريل 1834 مشاركة الشرطة

[1] شارل أندري جوليان المرجع السابق. ص 206.
2. نفسه ،ص 208 .

البلدية إلى جانب قوات الدفاع، أما في 21 ديسمبر تم إلغاء وظيفة رئيس مصالح الشرطة وهو منصب كان مع بداية الاحتلال وعوض بمحافظين للشرطة .[1]

وبحلول 06 ديسمبر 1834م أقرت عملية الإحصاء في المدن الجزائر،عنابة ، وهران، بجاية ، مستغانم حتى تتمكن الإدارة من السيطرة وضبط الأمور الأمنية.حيث تلاها قرار الحاكم العام في 05جانفي 1835 أنشأ مجالس في مقاطعة عنابة ووهران تبدي آراءها في المسائل المحلية أو ذات المصلحة العامة أو ما يتعلق بالإدارة، تتشكل من قائد الجيش ونائب المقتصد المدني والعسكري وممثل الجهة القضائية وممثل الدومين والجمارك الأعلى رتبة.وبنفس التاريخ أصدر قرارا ثانيا ضبط من خلاله شكل الطعن لدى المجلس الإداري والذي يتشكل من القائد العام للجيش وقائد البحرية والنائب العام والمشرف الإداري . والمشرف العسكري ومدير المالية ، [2] أما المهام المنوطة به تتمثل في التداول الميزانية،الأشغال العمومية ومنح الإمتيازات على الأملاك وحول الضرائب العامة والمحلية والتعريفات الجمركية واقامة الشركات والعلاوات والتحفيزات الواجب منحها للفلاحة ،الصناعة،التعليم العمومي،هذه المداولات التي توجه الى وزير الحربية مرفقة بملاحظة الحاكم العام بالقبول أو الرفض.[3]

3-2 سياسة فرنسا بعد 1934 :

الإستيطان:

شكل الاستيطان المرحلة الثانية للحملة الفرنسية حيث يخضع للمصالح الفرنسية العليا سواء السياسية أو الاقتصادية، واعتبر لها قضية دولة وليس قضية أشخاص، وكان من بين النقاط التي كان على اللجنة النظر فيها، ونجد الممارسة وسياسة الدولة لا تتنافى مع ما جاءت به اللجنة الإفريقية، ومن هذا عملت على القيام بإجراءات تمثلت في وضع اليد على الأراضي، استصلاحها، بناء المستوطنات، تشجيع الهجرة، تقديم المساعدات والإمتيازات وهذه العملية التي كانت محل نقاش

1 نفسه ص 208

[2] أبو القاسم سعدالله.**الحركة الوطنية**..ص49 .

[3].. شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 208.

بالنسبة إلى اللجنة، سبقتها محاولات ففي عهد كلوزيل الأول أنشئت أول ضيعة نموذجية غير مسماة مساحتها ألف هكتار على أرض كانت لعائلة حسن باشا بن خير الدين الذي حكم بين (1544-1552) ثم (1557 –1567) [1] ، أما المحاولة الأولى مع الاستيطان كانت مع سنة 1832 م حيث حل بالجزائر 400 مهاجر ألماني وسويسري كانوا في الأصل متجهين إلى أمريكا وتم تحويلهم إلى الجزائر ومنحت لهم 227هكتار، ولما جاءت اللجنة الإفريقية وجدت 8 ألاف مستوطن 70 بالمائة يقيمون بالجزائر وضواحيها[2].

إذا تتبعنا النشاط الإستيطاني بعد عمل اللجنة والتي كانت أحد النقاط المدرجة ضمن التعليمات نسجل منح ألف هكتار منحت إلى أمير بولوني وسنة 1836 أقيمت أول مستوطنة ببوفاريك وزعت إلى القادمين إليها 563 قطعة مساحة كل منها 3 هكتارات إضافة إلى 173 قطعة في الأحواش المجاورة مساحة الواحدة منها 4 هكتارات، ثم عملت الإدارة على بيع أراضي الدومين سنة 1837 م بسعر 48 فرنك للهكتار وبيعت أراضي بالتراضي مقدرة 4500 هكتار، سنة 1839 بلغ عدد المستوطنين 25 ألف 90 بالمائة يقيمون بالمدن [3].

مع مجيء بيجو عمل على توسيع الاستيطان وكانت سياسته في أن يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة والأراضي الخصبة دون الاستفسار عن أصحابها حيث اعتمد على الجيش في بناء المستوطنات وأصدر في 12 أفريل 1841 قرار ينص أن كل فرنسي يملك من ألف ومائتين إلى 15 ألاف يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض مساحتها من 4 إلى 12 هكتار، سنة 1843 وصل إلى الجزائر 14137 ألف أوربي منهم 12 ألف فرنسي، وبلغ عدد المستوطنات سنة 1844 إلى 28 مستوطنة، سنة 1845 وصل 46 ألف مهاجر عاد منهم 25 ألف تمركزوا في الناحية الغربية بين مستغانم ووهران وسيدي بلعباس، كذلك في الجهة الشرقية بين عنابة وقالمة

[1] - عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962**، ج1، م و د ب ح و ث، 2007، ص 109.
[2] - عباد صالح، المرجع السابق.ص 13.
[3] - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص9.

وقسنطينة وسكيكدة، وقد أقيمت 3 مستوطنات وه السانية 1844 ومزغران 1844 وسيدي الشامي سنة 1845 وبهذا نسجل وصول عدد الهاجرين إلى 100 ألف مستوطن[1].

تباعا لهذه السياسة التي تهدف إلى تجريد الجزائريين من أراضيهم تم إصدار مرسومين الأول في 01 نوفمبر 1844 والثاني كان في 21 جويلية 1846، الأول يقر بأن القانون الفرنسي أصبح معتمدا في عملية انتقال الأراضي بين الجزائريين والمستوطنين، أما الثاني تباشر السلطة من خلاله إجراءات التحقق من عقود الملكية العقارية الريفية وتحديد مساحتها [2] ،كما يجيز للدولة مصادرة الأراضي غير المزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق حيازتها، وجراء هذا الإجراء تم الإستيلاء على 168ألف هكتار في منطقة الجزائر وحدها وقد مست العملية ألفين أسرة في المتيجة .

كما كان مرسوم في 1845 أجاز عقابا عسكريا يتمثل في مصادرة أراضي كل من شارك أو تعاون مع المقاومة أو حتى غادر أرضه لمدة ثلاثة أشهر بدون إذن من السلطة الاستعمارية، ونلاحظ أن ما بين سنة 1846 و1848 تم إنشاء 27 قرية استيطانية جديدة في متيجة 30 قرية في ناحية وهران[3] .

في أعقاب الثورة سنة 1848 وقيام الجمهورية الثانية [4] ، رأى الساسة في فرنسا التهجير ضرورة ملحة للتخلص من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية حيث رصدت مبلغ 50 مليون لوزارة الحربية حتى تتمكن من تغطية نفقات الفترة الممتدة من 1848 إلى 1851 الخاصة ببناء المستوطنات والخدمات الملحقة بها وكانت موجهة إلى الفرنسيين حتى تتخلص منهم على حساب الجزائر مع تخصيص أراضي من 02 إلى 10 هكتارات مع تمليكهم لكل ما قامت الدولة بانجازه شريطة الالتزام باسترتيجية

1 - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 50 – 51.
2 - عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، ش و ن ت (د .ت)، ص 27.
3 - عدة بن داهة. المرجع السابق.ص 112 .
4 - يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1945**، د م ج ، 2007، ص 13.

الدولة، وقد توالت المراسيم والقرارات سواء ما أصدره الجنرال لآموريسيار وزير الحربية في 27 سيبتمبر 1848 وغيره وعلى رأسهم القرار المشيخي في 22 أفريل 1863 [1].

وبالعودة إلى سنة 1851 وصل عدد المستوطنات 136 مستوطنة 58 منها في المتيجة، 30 في مقاطعة قسنطينة، 48 في مقاطعة وهران، حيث جاء قرار أفريل 1851 يرفع مساحة الامتياز إلى 50 هكتار وكانت خطوة نحو تشجيع الاستثمار الرأسمالي وعليه صادقت الجمعية العامة على قانون 1851 الذي يخول للإدارة الحصول على أراضي العرش وأراضي القبائل المشتركة بحجة المنفعة العامة أو مصلحة الاستيطان حيث تدعمت حركة الاستيطان بصدور مرسوم السكة الحديديـة في 21 أفريل 1857 يربط المدن بالموانئ ويمتد من الشرق قسنطينة إلى الغرب وهران ويمر بالجزائر [2]، ونلحظ أن الامتيازات وصلت بين سنة 1850 إلى 1860 إلى 181 امتياز قدرت مساحتها 50 ألف هكتار ولم تسلم حتى أراضي الأمير عبد القادر المقدر مساحتها بـ 110 حتى 115 هكتار في منطقة سيدي قادة (كاشرو) بنواحي معسكر التي أعطيت لأحد أقارب بيليسي[3].

بالنسبة للكيفية التي اتبعتها فرنسا للاستيلاء على الأراضي هي الإجراءات العقابية ويظهر من خلال القرار الذي أصدره الحاكم العام في 01 ديسمبر 1840 والذي نصت مادته الثانية على حجز جميع الأراضي التابعة للجزائريين الذي ثبت تورطهم في أعمال عدائية ضد فرنسا والقبائل الخاضعة لها وممتلكات الذين ساندوا المقاومة بشكل مباشر أو غير مباشر وقد بلغت قسوة هذا الإجراء قمة التعسف سنة 1871 بمنطقة القبائل بعد ثورة المقراني[4] .

تذرعت فرنسا للإستيلاء على أملاك الجزائريين بسياسة الحجز والمصادرة من أجل المنفعة العامة وقد نصت على ذلك مواد المرسوم التشريعي الصادر في 01 أكتوبر 1844 وقانون 19 جوان 1851 واشترط تعويض أصحابها وأن تقام عليها المدن والقرى أو توسيع.

[1] - صالح عباد المرجع السابق، ص 228 – 235.
[2] - رضا حوحو، **مشروع السكة الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاحتلال 1830 – 1914**. (رسالة ماجستير غير منشورة) ، معهد التاريخ، جامعة قسنطينة، 2005، ص 81 .
[3] - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 459 .
[4] - الصديق تاوتي، **المبعدون إلى كالدونيا الجديدة**، د أ ، 2007، ص 110 – 127.

سياسة الإبادة

هي سمة اتبعها جميع القادة الفرنسيين الذين تعاقبوا على الجزائر لأنهم يمثلون فرنسا والحكومة، بل كانت هذه السياسة توجه حكومي فيكفي أن الملك هو من يعينهم وعلى رأسهم بيجو، فحكومة لويس فليب تتحمل كل المسؤولية في ذلك التخريب المعتمد لأنها متأكدة أن بيجو يبالغ في أعمال النهب والسلب والتقتيل ... حيث خطب في البرلمان في 14 ماي 1840 محتجا أن الإجراءات التي أتخذت مصورة على إحراق الديار واقترح شن حرب لا هوادة فيها باستعمال قوات عظيمة [1]، وكانت تسعى فرنسا من وراء هذه السياسة إلى دفع القبائل للتخلي عن الأمير والمقاومة وقطع الطريق على المقاومة التي تجد في القبائل خزانا بشريا وتموينيا، ونستطيع أن نعطي لمحة عن ذلك من خلال الوقائع التي لم تستثني أي منطقة خاصة في عهد بيجو الذي جمع بين التقتيل والتغريم ومصادرة الأرزاق بل حتى بيع النساء كالبهائم، ففي عهد فالي خرب جميع دوائر حجوط وكان ذلك في 12و13 مارس 1840، نفس المصير لمنطقة البليدة حيث تعرضت قبائل زواوة، بني صالح، موزاية، وقبائل بني مناد شرشال في 28 و29 أوت 1840، كما تم حرق مليانة والمدية، نفس السياسة انتهجها لاموريسيار في الغرب الجزائري بنفس التاريخ مع قبائل بني عامر، الغرابة، بني يعقوب، أولاد خلفة، وتعرض بنو صالح للإبادة في عنابة سنة 1841، كذلك تم تخريب بوغار، تازة، معسكر، تاقدمت في ماي 1841، والقيطنة وسعيدة في سبتمبر 1841، صرح سانت أرنو: *أنه لن يبرح وهران حتى يخرب فيها جميع المدن [2] *، وهو الذي أباد 500 من قبيلة بني معدون في تنس سنة 1845، كما بعث بيجو إلى بيلسي قي 11 جوان 1845 لما كان يحاصر منطقة الظهرة قائلا شدد في تدخينهم حتى يموتوا كالذئاب ، ووصل بهم الحد إلى بيع أذان الجزائريين بـ 10 فرنك للزوج وكانت تجلب محملة في براميل.

[1] - أندري برنيان أندري نوشي ا يف لاآوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، د م ج، الجزائر، 1984 ص 281.

[2] - نفسه ، ص .282

وعمل عل قهر أولاد عبدي بالأوراس حتى استسلامهم سنة 1845 وأولاد نايل سنة 1847 وعاقب أولاد يونس بالظهرة بجرم إيواء بومعزة، وعمل بيجو على اغتصاب الأرزاق من قبائل المويعدات في أفريل 1845 فأخذ 500 من الغنم و 350 من البقر و 50 من الإبل وفي ماي بالونشريس اغتصب 3000 رأس من الغنم مع سبي النساء، كذلك فعل بحميان سنة 1846 أخذ منها 33000 من الغنم و 500 من الجمل، وأخذ سنة 1847 من النمامشة 20 ألف من الغنم و800 من البقر و500 من الجمل، نظرا لهذه السياسة كانت

ميزانية الجزائر تتضمن إلى سنة 1882 فصلا خاصا بالغنائم[1] .

كما كان يتم تغريم القبائل، وهذا ما فعل مع قبيلة بلزمة التي أرغمت على دفع 58 ألف فرنك في مدة عشرة أيام وكان ذلك سنة 1844، وقبيلة بني شقران نواحي معسكر أرغمت على دفع 120 ألف، سنة 1846 أولاد عبدي بدفع 20 ألف ف، كما دفع أولاد حرار في الشط الشرقي من 200 إلى 300 فرنك وهي متوسط أجرة يوم لمدة سنتين، دفعت قبائل حموشة في القبائل الصغرى 20 ألف ف، ودفع أولاد يحي في تبسة 30 ألف في ثلاثة أيام، ودفع أولاد جلال 50 ألف ف بعد محاولة بومعزة دخول أراضيهم[2] .

ونستشهد بما كتب الفرنسيون أنفسهم حيث كتب مونتنياك في رسائل جندي: *ما نفعل بالنساء اللواتي نسبيها نمسك بعضهن كرهائن ونستبدل الأخريات بالخيل، ونبيع ما تبقى منهن في سوق المزايدة مثل الدواب ... وأقطع الرؤوس لطرد الخواطر المحزنة التي تراودني ... نقتل ونذبح ويختلط صراخ القتلى والمروعين بأصوات البهائم * [3] .

1 - أندري برنيان، المرجع السابق، ص 285.
[2] - نفسه، ص 288.
[3] - نفسه، ص 285.

الخاتمة

خاتمة:

في ختام هذا العرض حول اللجنة الإفريقية نستنتج: أن اللجنة الإفريقية لعبت دورا هاما في تاريخ الاستعمار الفرنسي ، فالمتتبع لعملها المنجز من طرف اللجنة الأولى أو اللجنة الثانية التي أتمت عمل الأولى يلحظ أنها عملت على سد كل ثغرة تشخيصا وتقييما وبناء تصور جديد لمستقبل الاستعمار في الجزائر.وقد كرست للبقاء في الجزائر

كما عملت على أخذ نظرة عن تصور الجزائريين وهذا منهجها من خلال اللقاءات مع الشخصيات الجزائرية حمدان خوجة وأحمد بوضربة.

هذا وإن اللجنة لم تصنف الجزائريين ولا هي ردت عليهم المظالم ولا أعادت لهم الاحترام لديانتهم.

لقد جسدت اللجنة الإفريقية المشروع الإحتلالي المتكامل ليترجم على أرض الواقع، ومهما كانت قناعة أعضاء اللجنة فإنها شاركت في الجريمة ضد الشعب الجزائري طول الحقبة الاستعمارية. وخاصة في مجموعة من الأمور سواء المسائل الكبرى وحتى أدق التفاصيل منها مستقبل الاحتلال في الجزائر والإدارة الاستيطان والعدالة والمالية والجمارك والأشغال العمومية.

فقد خصت كل مجال بالدراسة من خلال ما أنجز.أو ما اعترى هذا الإنجاز من عيوب وما يتوجب انجازه والحفاظ عليه وتثمينه.كما عملت على أخذ نظرة عن الإحساس وتصور الجزائريين متبعة في ذلك مقولة إفهم عدوك. حتى تتمكن منه .

كان هذا منهجها من خلال اللقاءات التي كانت تجمع مع شخصيات جزائرية حمدان خوجة وبوضربة لهذا تبين أن تشكيل اللجنة الإفريقية لم يكن المقصد منه الجزائرين وحتى النقاط التي تناولت قضاياهم فقد كانت لتحسين صورة فرنسا فقط.

وفي الأخير علينا أن نعي أن الغزو الفرنسي ما هو إلا خطوة نحو الاستعمار.. وعمل اللجنة هو تجسيد المشروع الإحتلالي المتكامل ليترجم على أرض الواقع.

المراجع

– قائمة المصادر

1. المزراري بن عودة.طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و اسبانيا و فرنسا. تحقيق و دراسة يحي بو عزيز. ج2. دار الغرب الإسلامي. ط1. بيروت. لبنان1990.
2. – حمدان خوجة. المرآة . تقديم و تعريب و تحقيق محمد العربي الزبيري. ط 5. المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار. الجزائر–2008
3. – مذكرات الامير عبد القادر. تحقيق بناني محمد الصغير. سماتي محفوظ. الجون محمد الصالح. دار الامة– 2008
4. – مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار. تحقيق احمد توفيق المدني.ط 2. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. الجزائر1980.
5. La commission d'Afrique .procès-verbaux et rapport de la commission spécial 1833.royal paris 1834

- قائمة المراجع

1. –اديب حرب. التاريخ العسكري و الاداري للامير عبد القادر الجزائري 1808–1847– ج1.الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. ط2. الجزائر 1983
2. – اندري برينيان. اندري نوشي. ايف لاكوست. الجزائر بين الماضي و الحاضر. ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1980.
3. – الجيلالي عبد الرحمان. تاريخ الجزائر العام. ج3. دار الثقافة. ط4.بيروت. لبنان 1980
4. – الزوبير سيف الاسلام. تاريخ الصحافة في الجزائر. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. الجزائر 1971
5. – الزبيري محمد العربي. مدخل الى تاريخ المغرب العربي الحديث. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. ط2. 1985
6. – الزبيري محمد العربي. مذكرات احمد باي و احمد خوجة و بوضربة. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. ط2. 1985

7. – بوعزة بوضرساية. الجرائم الفرنسية و الابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م. منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954-2007

8. – بوعزيز يحيى. سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954. ديوان المطبوعات الجامعية. 2007

9. – بن عبد الكريم محمد. حمدان بن عثمان خوجة و مذكراته. دار الثقافة. بيروت لبنان. 1972

10. – بن داهة عدة. الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962. ج1. منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954. الجزائر. 2007

11. – بن اشنهو عبد اللطيف. تكون التخلف في الجزائر. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.(د.ت)

12. – تاوتي الصديق. المبعدون الى كالدونيا الجديدة. دار الامة 2007

13. – جوليان شارل اندري. تاريخ الجزائر المعاصرة. ترجمة المعهد العالي للترجمة. شركة دار الامة. ط1 . الجزائر. 2008

14. – حليمي عبد القادر. مدينة الجزائر نشاتها و تطورها قبل 1830. المطبعة العربية لدار الفكر الاسلامي. الجزائر.1982

15. – حوحو رضا. مشروع السكة الحديدية الفرنسية في الجزائر و اثرها في تدعيم سلطة الاحتلال 1830-1914 (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد التاريخ. قسنطينة. 2005

16. – خيثر عبد النور. سعيدي مزيان. بوقجاني احمد. منطلقات و اسس الحركة الوطنية. منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1954.2007

17. – دودو ابو العيد. مذكرات جزائرية عشية الاحتلال. دار الهومة 1998

18. – زوزو عبد الحميد. نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900. طبعة منقحة و مزيدة. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية. 2007

19. – سعد الله ابو القاسم. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. بداية الاحتلال. ط 3. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. الجزائر.1982

20. – سعد الله ابو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954 . ج6 . دار الغرب الاسلامي. بيروت لبنان 1998

21. – سعد الله ابو القاسم. الحركة الوطنية الجزائرية. ج1.دار البصائر. الجزائر 2007

22. – سعيدوني نصر الدين. النظام المالي للجزائر في العهد العثماني. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. الجزائر1979

23. سعد نصر الدين سعيدوني. موظفو الدولة الجزائرية في القرن 19م. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1987

24. – سعيدوني نصر الدين. دراسات و ابحاث في تاريخ الجزائر. الفترة الحديثة و المعاصرة. ج 2. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1988

25. – صالح عباد. الجزائر بين فرنسا و المستوطنين. 1830–1930 . ديوان المطبوعات الجامعية(د.ت) 1999

26. – عبد الرحمان الجيلالي. تاريخ الجزائر العام. ج3 .دار الثقافة . بيروت 1980

27. – عبيد مصطفى. الجزائر في كتابات توماس اسماعيل اوربان 1812–1884 دراسة تاريخية تحليلية (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم التاريخ . جامعة الجزائر 2008

28. – عميراوي احميدة. دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية 1827–1840 (رسالة ماجستير) قسم التاريخ. جامعة قسنطينة. 1983

29. – غربي الغالي و اخرون. العدوان الفرنسي على الجزائر. الخلفيات و الابعاد. منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 .الجزائر 1993

30. – فركوس صالح. تاريخ الجزائر المراحل الكبرى. دار العلوم للنشر و التوزيع 2005

31. – كرمية مسعودة. الادارة الفرنسية في الجزائر 1830–1848 (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد التاريخ. الجزائر 1987

32. – كاشة الفرحي بشير. مختصر وقائع و احداث ليل الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830–1862 المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار 2007

33. – قنان جمال. نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830–1914. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 2007

34. – محفوظ قداش. جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954 .ترجمة محمد المعراجي. المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع. الجزائر 2008

35. مختاري الطيب،اللجنة الافريقية1833،مذكرة ماجيتسير.2010/2009، جامعة الجزائر.

36. – هلال عمار. ابحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962 . ديوان المطبوعات الجامعية 1995

المقالات

1. –التميمي عبد الجليل. اتفاق كلوزيل باي تونس. المجلة التاريخية المغربية. عدد يناير 1980

2. – سعيدوني نصر الدين. معركة نافارين 1827. مجلة الدراسات التاريخية. العدد 6. 1992

3. – شويتام ارزقي. مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر. مجلة الدراسات التاريخية. العدد1992.6

4. عميراوي احميدة. حمدان خوجة حياته و اثاره. مجلة الثقافة 90. ديسمبر 1985.

الملاحق

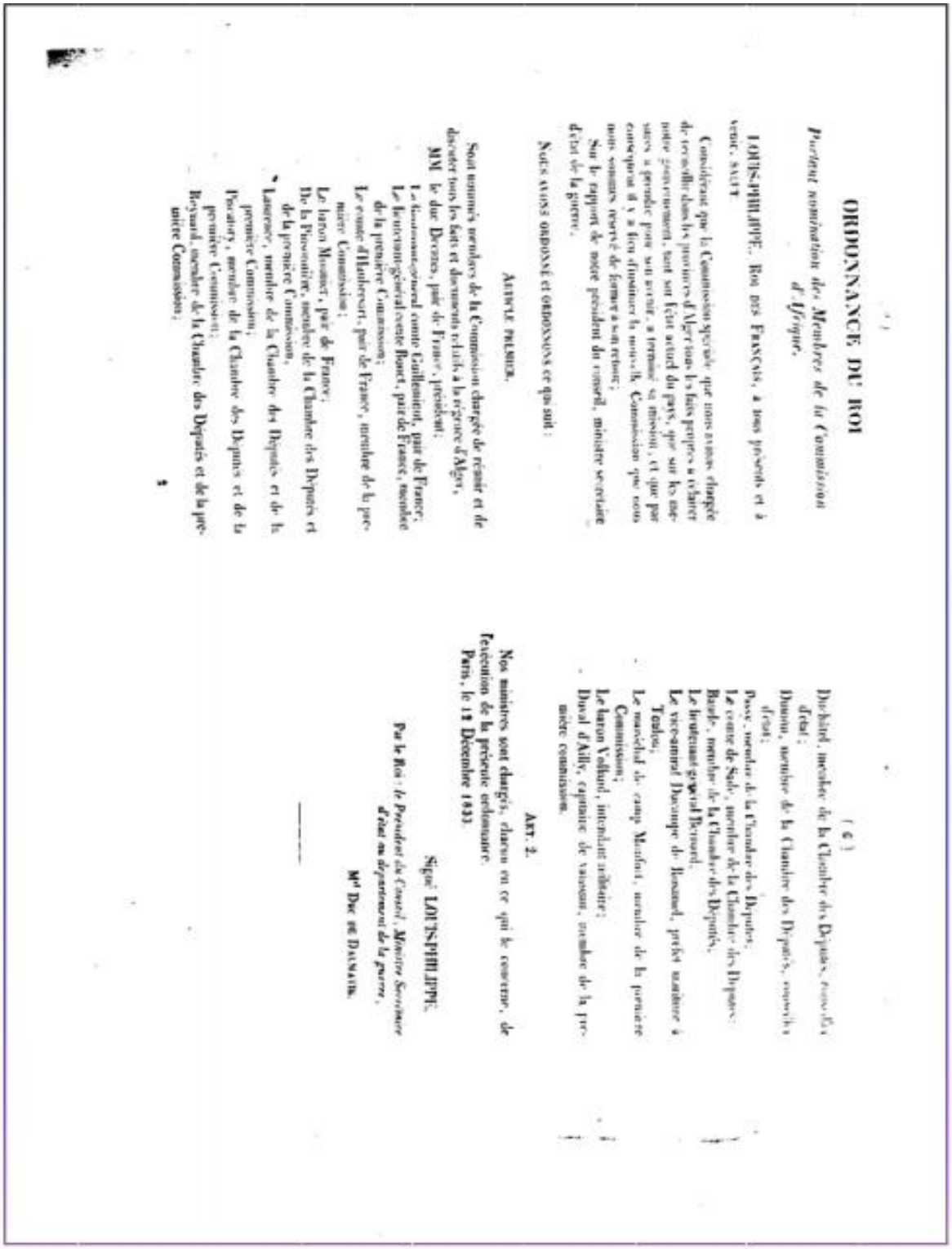

ORDONNANCE DU ROI

Portant nomination des Membres de la Commission d'Afrique.

LOUIS-PHILIPPE, Roi des Français, à tous présents et à venir, SALUT.

Considérant que la Commission spéciale que nous avons chargée de recueillir dans les provinces d'Alger tous les faits propres à éclairer notre gouvernement, tant sur l'état actuel du pays, que sur les ressources à prendre pour son avenir, a terminé sa mission, et que par conséquent il y a lieu d'ordonner la retraite de cette Commission que nous nous sommes réservé de former à notre retour;

Sur le rapport de notre président du conseil, ministre secrétaire d'état de la guerre;

NOUS AVONS ORDONNÉ ET ORDONNONS CE QUI SUIT :

ARTICLE PREMIER.

Sont nommés membres de la Commission chargée de réunir et de discuter tous les faits et documents relatifs à la régence d'Alger,

MM. le duc Decazes, pair de France, président;

Le lieutenant-général comte Guilleminot, pair de France;

Le lieutenant-général vicomte Rumet, pair de France, membre de la première Commission;

Le comte d'Haubersart, pair de France, membre de la première Commission;

Le baron Mounier, pair de France;

De la Pinsonnière, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission;

Laurence, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission;

Poirson, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission;

Bernard, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission;

(6)

Duchâtel, membre de la Chambre des Députés, ministre d'état;

Dumon, membre de la Chambre des Députés, conseiller d'état;

Passy, membre de la Chambre des Députés;

Le comte de Sade, membre de la Chambre des Députés;

Baude, membre de la Chambre des Députés;

Le lieutenant-général Bernard;

Le vice-amiral Duperré, pair de France;

Le maréchal de camp Mathieu, membre de la première Commission;

Le baron Valhubert, intendant militaire;

Duval d'Ailly, capitaine de vaisseau, membre de la première commission.

ART. 2.

Nos ministres sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente ordonnance.

Paris, le 12 Décembre 1833.

Signé LOUIS-PHILIPPE.

Par le Roi : *le Président du Conseil, Ministre Secrétaire d'état au département de la guerre*,

Mal Duc de Dalmatie.

الملحق رقم : 01 المرسوم الملكي لتشكيل اللجنة الثانية

المصدر: ا لطيب مختاري، اللجنة الافريقية 1833–1834،مذكرة ماجستير 2009، ص153.

LES GOUVERNEURS GÉNÉRAUX DE L'ALGÉRIE

COMMANDANT EN CHEF L'ARMÉE D'EXPÉDITION D'AFRIQUE

Comte Louis de CHAISNE de BOURMONT, Lieutenant général, puis Maréchal de France (11 avril 1830).

COMMANDANT EN CHEF L'ARMÉE D'AFRIQUE

Comte Bertrand CLAUZEL, Lieutenant général (12 août 1830).

COMMANDANT LA DIVISION D'OCCUPATION D'AFRIQUE

Baron Pierre BERTHEZÈNE, Lieutenant général (21 février 1831).

COMMANDANT EN CHEF LE CORPS D'OCCUPATION D'AFRIQUE

René SAVARY, Duc de ROVIGO, Lieutenant général (6 décembre 1831).
Théophile VOIROL, Lieutenant général, **par intérim** (29 avril 1833).

GOUVERNEURS GÉNÉRAUX DES POSSESSIONS FRANÇAISES DANS LE NORD DE L'AFRIQUE

Comte Jean-Baptiste DROUET d'ERLON, Lieutenant général (27 juillet 1834).
Comte Bertrand CLAUZEL, Maréchal de France (8 juillet 1835).
Comte Charles DENYS de DAMRÉMONT, Lieutenant général (12 février 1837).
Comte Sylvain VALÉE, Lieutenant général, puis (11 novembre 1837) Maréchal de France (12 octobre 1837).
Thomas-Robert BUGEAUD de la PICONNERIE, Lieutenant général, puis (31 juillet 1843) Maréchal de France, Duc d'Isly (29 décembre 1844).

GOUVERNEURS GÉNÉRAUX DE L'ALGÉRIE

Thomas-Robert BUGEAUD de la PICONNERIE, Duc d'Isly, Maréchal de France (15 avril 1846).
Christophe JUCHAULT de LA MORICIÈRE, Lieutenant général, **par intérim** (1er septembre 1845).
Alphonse BEDEAU, Lieutenant général, **par intérim** (6 juillet 1847).
Henri d'ORLÉANS, Duc d'AUMALE, Lieutenant général (11 septembre 1847).
Eugène CAVAIGNAC, Général de division (24 février 1848).
Théodule CHANGARNIER, Général de division (29 avril 1848).
Baron Viala CHARON, Général de division (9 septembre 1848).
Alphonse d'HAUTPOUL, Général de division (22 octobre 1850).
Amable PÉLISSIER, Général de division, **par intérim** (10 mai 1851).
Comte Alexandre RANDON, Général de division, puis (16 mai 1856) Maréchal de France (31 décembre 1851).

MINISTRES DE L'ALGÉRIE ET DES COLONIES

Prince Napoléon BONAPARTE, Général de division (24 juin 1858).
Comte Prosper de CHASSELOUP LAUBAT (24 mars 1859).

GOUVERNEURS GÉNÉRAUX DE L'ALGÉRIE

Amable PÉLISSIER, Duc de Malakoff, Maréchal de France (24 novembre 1860).
Patrice de MAC-MAHON, Duc de Magenta, Maréchal de France (1er septembre 1861).
Baron Louis DURRIEU, Général de division, **par intérim** (27 juillet 1870).
Jean WALSIN ESTERHAZY, Général de division, **par intérim** (25 octobre 1870).

SOUS-GOUVERNEURS DE L'ALGÉRIE

Comte Charles de MARTIMPREY, Général de division (16 décembre 1860).
Nicolas DESVAUX, Général de division (8 août 1864).
Louis de LADMIRAULT, Général de division (6 septembre 1865).
Baron Louis DURRIEU, Général de division (19 novembre 1866).

الملحق رقم : 02 قائمة بأسماء من حكموا الجزائر .

المصدر:نفسه،ص154.

الملحق رقم : 03 توزيع المهام وطريقة عمل اللجنة الإفريقية الأولى .

المصدر:نفسه ،ص155.

الملحق رقم : 04 حول المؤسسات الدينية

المصدر: نفسه،

الملحق رقم : 05 تابع التقرير النهائي

المصدر: نفسه، **ص151**.

الملحق رقم : 06 التقرير حول بيت المال

المصدر: نفسه، **ص498–499**.

الملحق رقم : 07 التقرير النهائي للجنة الإفريقية

المصدر: نفسه، **ص160**.

lui succéda, n'avait pas le même prestige et fut abandonné par le plus grand nombre de ses partisans. Deux colonnes françaises pénétrèrent en Grande Kabylie, celle du général Cérez par le Sud, vers Dra-el-Mizan, celle du général Lallemand par la vallée du Sebou. Elles débloquèrent les postes assiégés et se rejoignirent devant Fiet National. Pendant ce temps, le général Saunier pacifiait la Petite Kabylie : le cheikh Haddad fit sa soumission (13 juillet).

La lutte se prolongea quelques mois encore dans le Sud où les Ouled Mokran de Bou Mezrag s'étaient joints à un aventurier, Bou Choucha, qui avait pris Touggourt. L'oasis fut réoccupée en janvier 1872 et les deux chefs capturés.

La répression fut sévère, mais les individus furent moins rudement châtiés que les collectivités. Quelques centaines de rebelles, choisis parmi les plus compromis, furent traduits en cour d'assises. A l'exception de Bou Choucha qui fut exécuté pour avoir fait massacrer la garnison de Touggourt, les grands chefs ne reçurent qu'une punition assez faible : Haddad fut condamné à cinq ans de prison, Bou Mezrag à la déportation. Par contre, les collectivités furent sévèrement atteintes. La Grande Kabylie perdit l'autonomie qu'elle avait conservée après 1857 ; les

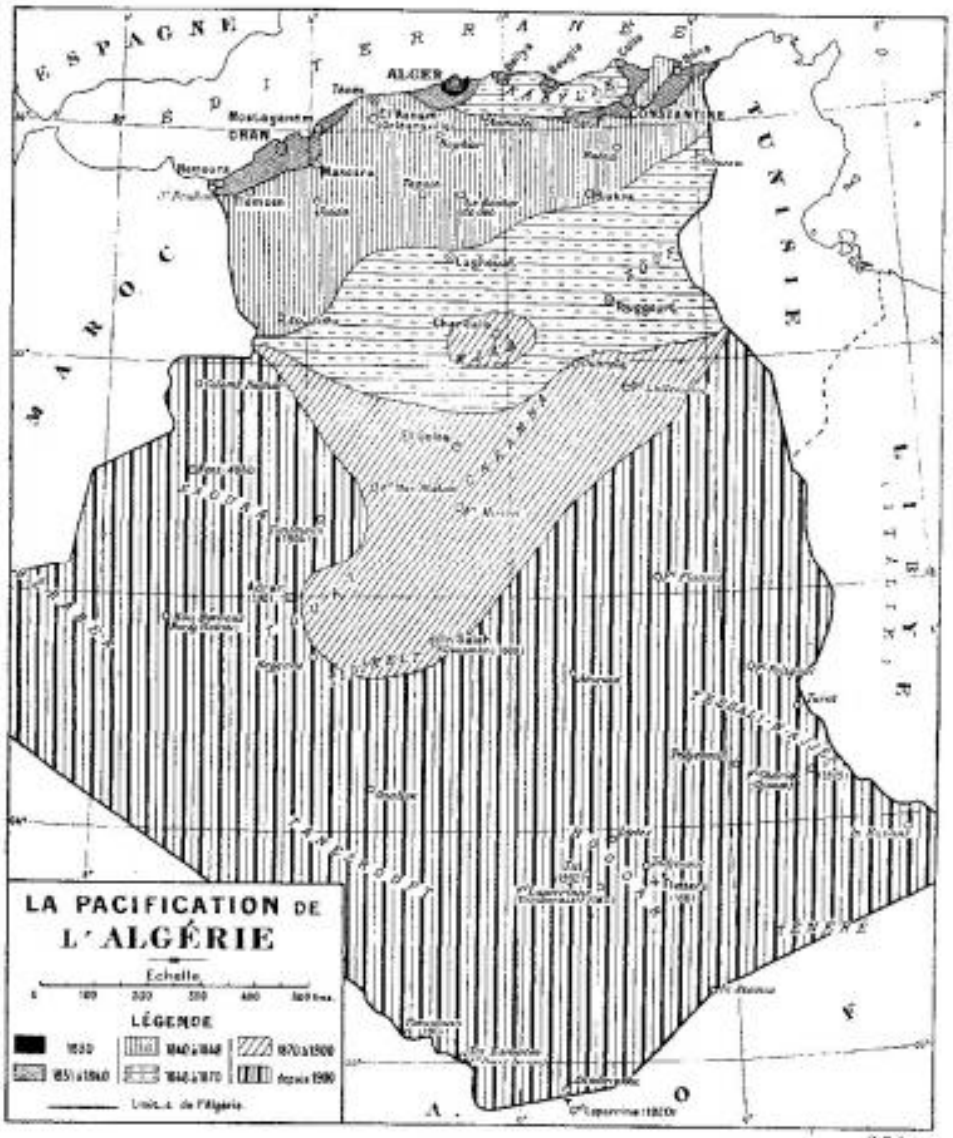

الملحق رقم : 08 التوسع الاستعماري 1830-1900

المصدر: نفسه،

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الاهداء

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول : بوادر الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1834

1/ السياسة العثمانية في الجزائر..... 07

1 4 الإدارة العثمانية..... 07

2/ سياسة فرنسا في الجزائر و مخططاتها.....10

2- 1 المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر.....10

2-2 إدارة الاحتلال.....13

2-3 مظاهر السياسة الفرنسية و القمع 17

3/ تدخل دول الجوار في الشأن الجزائري.....19

3-1 التدخل التونسي.....19

3-2 التدخل المغربي.....21

4/ ردود الفعل الجزائرية من السياسة الفرنسية الاستيطانية.....21

4-1 المقاومة الجزائرية.....21

4-2 الهجرة.....24

الفصل الثاني: اللجنة الافريقية الاولى و سعيها للوحدة

1/ بوادر ظهور اللجنة الافريقية..... 27

1 1 تشكيل اللجنة..... 27
1 2 اهم القادة.....29
1 3 قدوم اللجنة الى الجزائر و تنقلاتها.....30
2/ موقف اللجنة الافريقية من الاحتلال.....31.
2-1 موقفها من الاحتلال..... 31
2-2 توزيع المهام..... 32
2-3 برنامج اللجنة وتعليماتها..... 33
2-4 الجلسات و المسائل المناقشة..... 35
3/ التقارير التي خرجت بها اللجنة..... 38
3-1 التقرير العسكري.....38
3-2 تقرير الاشغال العمومية.....40
3-3 التقرير حول الاحتلال.....41

الفصل الثالث : اللجنة الافريقية الثانية و ردود الفعل

1/ اللجنة الافريقية الثانية و أهم القرارات..... 47
1 1 تسمية اللجنة..... 47
1 2 الجلسات التنظيمية..... 48
1 3 الشخصيات الجزائرية التي استقبلتها اللجنة..... 48
2/ دور المفكرين الجزائريين في اللجنة الافريقية 51
2-1 مذكرة حمدان بن عثمان خوجة..... 51
2-2 مذكرة احمد بوضربة..... 53
2-3 المواضيع المناقشة و اهم التقارير..... 55

3/ موقف فرنسا من اللجنة و ردود الفعل..... 60

3-1 الحاق الجزائر اداريا..... 60

3-2 سياسة فرنسا بعد 1934 63

الخاتمة 70

الملاحق

قائمة المصادر و المراجع